الملتقى العلمي الثالث لطلبة الدراسات العليا
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
باحثون٣

الجزء الأول

٢٥ - ٢٧ / ٦ / ١٤٤٢هـ
٧ - ٩ / ٢ / ٢٠٢١م

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبدالعزيز
http://spc.kau.edu.sa

جزر فرسان تحت الحكم العثماني وموقف القوى الدولية منه ١٩٠٨-١٩١٤م

الباحث: صالح بن يحي بن علي القحطاني

القسم : التاريخ والآثار

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جزر فرسان في العهد العثماني، والتي لم تسلط عليها الأضواء بصورة كافية رغم أهميتها الاستراتيجية والجغرافية والسياسية والنفطية في جنوب البحر الأحمر، والبحث عن الأسباب التي دفعت القوى الأوروبية إلى الصراع حولها، وكذلك التعرف على سياسات القوى المحلية والصراعات التي تمت بشأنها بين القوى المحلية والدولية. وقد اخترت عنوانا للبحث هو: جزر فرسان تحت الحكم العثماني وموقف القوى الدولية من ١٩٠٨ – ١٩١٤، وذلك لأن الصراع الدولي في تلك الفترة كان على أشده بين الدول الأوربية المتنافسة على الجزر، خاصة أن هذا الموضوع لم يلق اهتمام الباحثين بدرجة كافية في ظل توافر مادة وثائقية بكر، ولم يفرد الموضوع بدراسة مستقلة قبل ذلك.

جزر فرسان تحت الحكم العثماني وموقف القوى الدولية منه ١٩٠٨-١٩١٤م» وتعرضت فيه للوجود العثماني في جزر فرسان من حيث مظاهره كالقلعة والجند العثماني والتسليح، وإنشاء الفنارات في جزر فرسان، والزيارات العسكرية إلى جزر فرسان، كذلك تحدث الباحث عن مساندة الإمام يحيى للوجود العثماني في جزر فرسان والمنطقة بأسرها بعد صلح دعان عام ١٣٢٩هـ ١٩١١م.

تعرض البحث للصعوبات التي واجهت العثمانيين في جزر فرسان، والتي تمثلت في الوجود الألماني في جزر فرسان وموقف الدولة العثمانية منه، وقضية تهريب السلاح لأعداء الدولة العثمانية وموقف الدول الأوربية منها وإصدار بريطانيا قانون القيود الخاصة بتهريب السلاح، واتفاقية منع تهريب السلاح بين الدول الأوربية، مع عرض جهود الدولة العثمانية في حماية جزر فرسان وموقف الدول الأوربية منه مثل حق الدولة العثمانية في تفتيش السفن الأجنبية وموقف إيطاليا وبريطانيا من الوجود العثماني في فرسان ومحاولاتهم الاستحواذ على الجزر، وختم البحث بالحديث عن خروج الإدريسي على الدولة العثمانية والانفراد بجزر فرسان .

اعتمد البحث على اتباع منهجيه علم التاريخ القائم على تحديد موضوع البحث وجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتحديد العلاقة بينها، ثم عرض النتائج وتفسيرها، وتعتمد على:

الاسترداد: وهي استعادة الوقائع التاريخية من الوثائق والمصادر التاريخية.

التحليل: وهو النظر في أدق تفصيلات الوقائع التاريخية، والتي من خلالها يتم الكشف عن المعلومات عن موضوع البحث.

المقارنة: بمعنى الموازنة بين الوقائع التاريخية والأقوال للكشف عن الاتفاقات والاختلافات.

الجمع: حيث تقوم على جمع الوثائق والمصادر والروايات التاريخية المتعلقة بموضوع البحث والكشف عن محتواها.

ومن أهم نتائج البحث إبراز موقف الدولة العثمانية الحريص على التواجد في الجزر حيث إن نظرة الدولة العثمانية تتعلق بكونها البوابة الأهم في الطريق للحجاز والأماكن المقدسة لذلك كان من المنطقي أن تحافظ الدولة على وجودها من خلال مجموعة من الإجراءات، كتزويد الجزر بقلعة وجنود ومعدات ومؤونة وغير ذلك من الأعمال التي تكفل للدولة الحفاظ عليها.

كما أثبت البحث أن الدولة العثمانية لم تتخل عن الجزر لآخر لحظة حيث كان آخر جندي يخرج من الساحل التهامي والحديدة وجيزان كان من جزر فرسان وليس غيرها. كما أبرز البحث أن الإدريسي لم يكن على قدر المسؤولية، فلم يكن مثل الإمام يحيى، ولكنه كان انتهازيا استطاع التحالف مع إيطاليا وبريطانيا لتحقيق مآربه، وقد نجح في ذلك بعدما ضربت به القوى الدولية في مواجهة الدولة العثمانية، وقد حققت القوى الدولية أهدافها في ذلك. وبرزت الأطماع الدولية من ألمانيا قبل غيرها بذرائع ودعاوى عدة، أهمها: حربها مع الصين وصداقتها مع الدولة العثمانية، فضلاً عن أسباب أخرى، ومع ذلك كان تخوف الدولة العثمانية، وقراءتها لخطورة الأطماع الألمانية التي تمثلت في بناء مشروعات مثل مستودعات الفحم وبناء ثكنات عسكرية للجند، ورسو قطعها البحرية أيقظ الدولة العثمانية، مما دفعها لإخراج الألمان من جزر فرسان نهائياً وعلى الرغم من ذلك فقد ماطلت ألمانيا في محاولات للتواجد دون جدوى أمام إصرار الدولة العثمانية وترقب القوى الدولية.

أولاً: الوجود العثماني في جزر فرسان.

كان الموقع الاستراتيجي المهم لجزر فرسان، قد جعلها مطمعاً للكثير من القوى الأجنبية، وخاصة ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا على الترتيب، هذه القوى الاستعمارية التي حرصت على أن تكون مسيطرة على جنوب البحر الأحمر لتحقيق مصالحها، ولتكتمل حلقة مستعمرات كل منها، هذا فضلاً عن الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على تلك الاماكن، وترى أن تلك المناطق بما فيها الجزر خطوط أمامية للدفاع عن المقدسات الإسلامية في الحجاز، لهذا ومنذ عادت الدولة العثمانية لتسيطر على عسير واليمن فقد واجهت أطماعاً من هذه القوى الدولية والأوربية، وهو ما سوف يتضح فيما يلي :

سياسة الوجود العثماني في جزر فرسان:

كانت الدولة العثمانية أول دولة تسيطر على البحر الأحمر في بدايات القرن السادس عشر الميلادي، وإن اختلفت الدولة العثمانية عن الدول الأوربية الأخرى في كونها دولة مسلمة، وصلت للمنطقة في فترة تاريخية وفي ظروف يقبلها سكان جزر فرسان، بل البحر الأحمر كافة، لأن من أبرز أسبابها المعلنة الحفاظ على الحرمين الشريفين، وذلك بسبب ضعف دولة المماليك، واكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح، وتحويل النشاط التجاري بين الهند وأوروبا إليه بعد فشل المماليك في التصدي للخطر البرتغالي، وخسارتهم في معركة « ديو البحرية» عام ١٥٠٩م ومنذ ذلك الحين أصبحت مسؤولية العثمانيين حماية البحر الأحمر وسواحله [(١)]، ومراقبة الأطماع البرتغالية والأجنبية عامة على هذا البحر ومداخله، وطرد البرتغاليين من جزر فرسان والذين استقروا بها وبنوا بها قلعة عسكرية، وصارت جزءًا من أملاكهم في ذلك الحين، واستمرت جهود العثمانيين في الدفاع عن البحر الأحمر من خلال إنشاء ولاية جديدة أطلقوا عليها اسم ولاية (الحبش) وقاعدتها مدينة سواكن في السودان، وارتبطت بميناء جدة حيث إن العثمانيين قد بسطوا سيطرتهم على الحجاز في العام ١٥١٧م ، وجعلوا من مدينة جدة قاعدة لحكمهم ومقراً للوالي العثماني بالحجاز[(٢)] منذ وصلت أولى حملات

(١) محمد عثمان أبو بكر، المثلث العفري في القرن الأفريقي عبر العصور التاريخية، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ١٩٩٦م)، ص٣٠٢.
(٢) فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٨-١٩١٨م، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب،١٩٨٧م)، ص٥٤٨.

العثمانيين إلى بلاد اليمن في عهد السلطان القانوني [١]، حينما قام سليمان باشا الخادم [٢]، وسنان باشا بدءًا من ٩٤٥هـ / ١٥٣٨م بالوصول للمنطقة [٣]، وغيرهم فقد سيطر العثمانيون على جزر فرسان وقاموا بإلحاقها إداريا بأبي عريش التابعة للحديدة [٤]. وظل العثمانيون في عسير وجزر فرسان حتى كان خروجهم الأول من اليمن كله في سنة

١٦٣٤م وظل اليمن كأول ولاية عربية تخرج عن الحكم العثماني وظل في فترة حكم محلي تتولاه العشائر والقبائل وورثته دولة الإمامة الزيدية [٥].

ظلت المنطقة في صراع بين هذه الإمامة وزعامات الحكم المحلي، حتى عادوا مرة أخرى تحت السيطرة العثمانية في سنة ١٨٧٢م، في ظل اعترافهم بأسر وعشائر محلية كحكام للمنطقة وظل الوضع على هذا الحال حتى وصل للحكم السيد محمد بن على الإدريسي الذي أقام عليها إمارة الأدارسة في عام ١٩٠٨م، وأصبح الشخصية الحاكمة في تلك المنطقة بما فيها جزر فرسان ، مع أن الدولة العثمانية لم تهتم لأمره في أول الأمر، ولكن تطورات الأحداث العالمية ساعدت الإدريسي على الظهور بسبب مساندة إيطالية له ضد الدولة العثمانية منذ ظهوره حتى خروج العثمانيين عقب قيام الحرب العالمية الأولى[٦] .

ظلت جزر فرسان تحت الحكم العثماني، خاصة وأن شيخ الحرم المكي كان مكلفاً

---

(١) علي سعد طواف، تطور حفظ الوثائق خلال فترة الحكم العثماني لليمن، بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، (صنعاء: مركز الأبحاث للتراث والفنون والثقافة بإسطنبول،١١٠٢م)، ص ٩١٢.

(٢) سياسي وقائد عسكري عثماني عين واليا لمصر ٥٢٥١-٨٣٥١م وفي العام التالي وفي ٩٣٥١م قاد حملته على اليمن والهند لصد الخطر البرتغالي ونجح في السيطرة على عدن وعاد لبلاد بعد أسس بها قاعدة للعثمانيين، ثم عين صدرا أعظم في ١٤٥١-٤٤٥١م وتوفي ٧٤٥١م. أحمد محمد مركز، الصراع الدولي على البحر الأحمر وسواحله خلال الفترة ٩٣٨١-٤٤٩١م، رسالة دكتوراه من جامعة النيلين، الخرطوم (٤١٠٢م)، ص ٥١.

(٣) سيد مصطفي سالم، تكوين اليمن الحديث، ط٤(القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع،٣٩٩١م)، ص ٩٢-٠٣.

(٤) عبد المنعم الجميعي، الأدارسة في المخلاف السليماني وعسير، ٦٢٢١-٩٤٣١هـ / ٨٠٩١ - ٠٣٩١م، (د-ت)، ٧٨٩١م)، ص ٥-٦.

(٥) المذهب الزيدي يعود في اليمن إلى سنة من ٠٨٢-٤٨٢هـ بوصول الإمام الهادي لليمن واستقراره في صعدة ٤٨٢هـ / ٧٩٨م، عن المذهب الزيدي واستقراره، وأما نسبته فكانت إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
راجع: البسام، الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم، ص٧١، مروي سليمان فايد، العلاقات السعودية اليمنية في الفترة من ٢٣٩١-٣٥٩١م. رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، (٤٠٠٢م)، ص٥٦١-٠٧.

(٦) عبد اللطيف بن محمد الحميد، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٤٩٩١م)، ص٦٢.

بالحفاظ على المنطقة بالتوافق مع متصرف عسير في ظل الدولة العثمانية، خاصة بعد عودة الحكم العثماني سنة ١٨٧٢م وبالتعاون مع الأشراف في أبي عريش (١).

مظاهر الوجود العثماني:

أ. التنظيمات الإدارية في جزر فرسان:

كانت عسير متصرفية عثمانية منقسمة لمجموعة من الأقضية هي القنفذة ومحايل وقاعدته محايل، ورجال ألمع وقاعدته الشعبين، ورجال الحجر وقاعدته النماص وقضاء غامد وزهران وقاعدته الظفير ثم رغدان ثم عاد في أواخر العصر إلى الظفير مرة أخرى ثم أنشئ قضاء في بني شهر وانضمت له بيشة، وأخيرًا كان قضاء جازان وصبيا وأبي عريش وقاعدته صبيا، وأحيانا كان يطلق عليه قضاء أبي عريش (٢). وقد قررت الدولة أن تكون عسير سنجقيه مرتبطة بالعاصمة مباشرة وعينت أحمد فيضي عليها والذي تقرب من القبائل والأهالي وكانت سيرته حسنة، وقد أعقبه على حكم عسير بما فيها جزر فرسان مجموعة من الولاة والأمراء العثمانيين وكانت جزر فرسان إحدى نواحي جازان الثلاث عشرة (٣)، ثم تم جعلها جزءاً من قضاء أبي عريش في نهاية العهد العثماني (٤). وفي شهر شوال من عام ١٣٠٤هـ / ١٨٨٧م صدر قرار بشأن جزيرة فرسان الواقعة في البحر الأحمر يهدف إلى وضع الجزيرة تحت الإدارة والانضباط، لمنع التهريب بكافة أسبابه ووسائله، واتخاذ التدابير اللازمة لتستفيد الدولة من مواردها الاقتصادية المختلفة (٥).

ب. القلعة:

في جزيرة فرسان قلعتان: الأولى يوجد مكانها في الجنوب وهذه القلعة متهدمة وغير معروف من أسسها في العصور السابقة، ويطلق عليها قلعة لقمان نسبة لجبل لقمان ولا يوجد منها سوى بعض الحجارة الضخمة التي تدل عليها (٦)، أما

(١) جون بولدري، العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركي ١٩١٤-١٩١٩م، ترجمة: سيد مصطفى سالم، ص٢٣.
(٢) عبد الواحد محمد راغب دلال، البيان في تاريخ جازان وعسير ونجران، ج١،ج٢، القاهرة: حقوق الطبع محفوظة، ١٩٩٨م.
(٣) هي صبيا، أبو عريش، بيش، درب بني شعبة، الحقو، فيفا، المسارحة، صامطة، بنو مالك، بنو غازي، هروب، العارضة، إضافة إلى جزر فرسان، عبد الله بن علي بن مسفر، السراج المنير في سيرة أمراء عسير، مؤسسة الرسالة، ص٤١.
(٤) تصنيف الأرشيف العثماني رقم EE.Y ١١٠٩٠٠.
(٥) تصنيف الأرشيف العثماني رقم EE.Y ١١٠٩٠٠.
(٦) مفتاح، إبراهيم عبد الله، فرسان جزائر اللؤلؤ والأسماك المهاجرة، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ص٣٢.

الثانية فهي القلعة العثمانية، والتي قامت بإنشائها منذ أن سيطرت عليها [١] وتقع في الشمال من جزيرة فرسان الكبرى فوق تل مرتفع في وضع استراتيجي متميز يمكنها من كشف المدينة كلها [٢]، وهي مبنية من الحجارة والجص، وسقفها مصنوع من جذوع النخيل، وهي إحدى المباني الأثرية فيها، وتقع في شمال فرسان[٣]، بين فرسان وحلتي المسيلة والمشراف، وتطل على البلدة من جميع جوانبها، كما يوجد بها كذلك عدد من المباني دائرية الشكل أو مستطيلة في منطقة تسمى العرضي، وسبق أن اتخذها العثمانيون ثكنات للجيش، وبناءً على ذلك ربما كانت هذه القلعة هي المفرزة الأمنية التي تقوم بحماية الجزر، ويشير تقرير عثماني أن إيرادات الجزر سنويا لصالح الدولة تمثل خمسين ألف «قرش» في سنة ١٩٠١م [٤].

وبالإضافة إلى هذه المنشآت العسكرية فقد كانت في منطقة العرضي وبجوار الميناء في جنابة كانت هناك بعض مباني للثكنات العسكرية بجوار الميناء [٥].

ج. الجند العثماني:

لجأت الدولة العثمانية لترسيخ وجودها رغم المخاطر في جزر فرسان عن طريق إرسال كتائب عسكرية إلى الجزر لحمايتها نظراً لحركات العصيان، ومن أبرز تلك الأعمال العسكرية ضد الحكم العثماني ما جرى في سنة ١٣٢٨هـ ١٩١٠م عندما قام الإدريسي بتأليب بعض المناوئين الذين انضم قسم من أهالي فرسان إليهم، حتى استسلمت لهم الكتيبة النظامية العثمانية في فرسان مكرهة، حيث تم القبض على هؤلاء الجنود في نفس العام، وتم نقلهم إلى «ميدى» بالقوارب المعروفة بالسنبوك وهي المراكب الشراعية.

---

(١) سهيل صابان، تقرير عثماني عن جزرة فرسان عام ١٣١٩هـ /١٩٠١م، مداولات للقاء العلمي السنوي التاسع لجمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (جدة: ١٦-١٩ ربيع الآخر ١٢٩هـ. ٢٢-٢٥ إبريل ٢٠٠٨م)، ص ١٨٤.

(٢) عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، التنمية السياحية المستدامة في جزيرة فرسان، مجلة الدراسات الإنسانية، جامعة دنقلا، العدد٣، (٢٠١٠م): ص ٨٨.

(٣) وتتكون هذه القلعة من حوش صغير وغرفة صغيرة في الجانب الأيمن منه، ثم غرفة كبيرة (مجلس) يتم الصعود إليها من خلال مدرج، احتوت هذه الغرفة الكبيرة في جوانبها الثلاثة على نوافذ صغيرة للتهوية تساعد على رؤية المنطقة بكل سهولة. كما ضمت القلعة غرفتين صغيرتين، إحداهما مستودع للمواد الغذائية، وأخرى تؤدي إلى السطح بالإضافة إلى بئر عميق أمامها وبها حواصل للحيوانات كذلك أمامها وميدان للتدريب إلا أنها مهملة وتحتاج إلى الإعمار وتسهيل الوصول إليها، كما أن من مميزاتها التي تدعو للغرابة أن بينها وبين الماء أكثر من خمسة كم وهو ما يعطي انطباعا أنها كانت مخفرًا أمنيا بعيدًا عن الساحل إذ أنها قريبة من مباني حديثة، الزهراني، التنمية السياحية المستدامة في جزر فرسان، مرجع سابق، ص٨٨.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف ٢٣/٤٦. KSB.KRP.Y.

(٥) مفتاح، فرسان جزائر اللؤلؤ، مرجع سابق، ص٣٢.

وتم إرسال ضباط الكتيبة إلى جوار الإدريسي، وأفراد الكتيبة إلى القرى. وفي «١٠» يونيه ١٩١٠م نجحوا في الفرار من ميدى. وقد فُهم من إفادات سبعة من الجنود الذين أتوا إلى الطائف [١]في ١٠ يوليو من تلك السنة أن هناك قسماً من الجنود الآخرين قد نجحوا في الفرار خلسة من ميدى، وهم في الطريق، مما جعل الدولة ترسل جنوداً آخرين لاستعادة جزر فرسان مرة أخرى [٢].

كما تم إرسال الكتائب، كلما وصل قائد جديد إلى جازان فإنه كان يرسل جماعة عسكرية جديدة كانت في حدود «١٥٠»

جندياً عثمانياً يرابطون في القلعة والميناء، ويسيطرون على الأمن في تلك الجزر، كما تقرر إنشاء معسكرين في مينائي «ميدي» وجزر فرسان [٣]. حيث طلب العسكريون الأتراك بناء معسكرين في ميدي وفرسان لضبط عملية التهريب أو التهرب من الجمارك في الجزر، يقول التقرير العثماني: «ولابد من إنشاء معسكر في ميناء ميدي المذكور لتحصيل رسوم على الواردات، ومنع إدخال الأسلحة النارية، والمتاجرة بالعبيد وتهريب والتنباك (الدخان) وسائر الأشياء. على أن يتواجد فيها كتيبتان من العساكر العثمانيين وبكل جزيرة اثنان من مفتشي الجمارك، وأربعة أو خمسة جنود من جنود الضباط (الشرطة)، وسفينتان أو عدد من القوارب الكبيرة نسبيّاً للسير والحركة بشكل دائم [٤]، وقد استجابت الحكومة العثمانية إلى هذا المطلب لمزيد من التأمين لجزر فرسان والطرق الموصلة إليها.

أما عن نظام تأمين جزر فرسان في ظل كثرة موانئها فقد قررت الدولة العثمانية أن تقوم القوارب المعروفة بالسنبوك بحراستها في ظل قلة موظفي الحكومة وقوة الضبطية (الشرطة)، ووجود اثنين من مفتشي الجمارك فقط بما لا يكفي لتحقيق الضبط والربط. أما جزر «بصلات» و«فشت» التي تتخذ محلاً خاصّاً لتهريب التنباك (الدخان) والمتاجرة بالعبيد الزنوج فهي تقع في الجهة الشرقية على مسافة ثلاثين ميلاً من المكان المسمى فرسان الكبرى، ولعدم وجود العساكر الشاهانيه أو السفن الحربية بها فإن القوارب (السنبوق) التي تحمل البنادق والذخائر التي

(١) ميناء الزرانيق ويقع جنوب الحديدة. أمين الريحاني، ملوك العرب، ط٨، (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م)، ص٥٧٢. جون بولدري، العمليات البحرية البريطانية، مرجع سابق، ص٩٢١.

(٢) الأرشيف العثماني، وثيقة رقم 00.071503.960400.OEB دائرة أركان الحرب العامة – الشعبة الرابعة صورة التلغراف المشفر الوارد من قيادة الحجاز، بتاريخ ١١ تموز ١٣٢٨، ورده ١٢/٠٢.

(٣) الأرشيف العثماني، وثيقة رقم 00.071503.960400.OEB

(٤) الأرشيف العثماني تصنيف رقم: 100.200.110000.90000.EE.Y لائحة توضيحية تبين أحوال وعادات ومعيشة أهالي جزيرة فرسان وصورة إدارتها.

تباع إلى زنجبار وسائر البلاد تصل إلى ميناء ميدي، وينقلون ويفرغون حمولتهم بلا خوف، وهؤلاء بالتأكيد لابد من معاقبتهم. وأما مركز الإدارة العام فكان في جيزان على الساحل، وتدار فرسان وتوابعها بمعرفة مدير ناحية ويوجد به اثنان من مفتشي الجمارك [١].

د. التسليح:

بدأ العثمانيين في الاستعداد لهذه الحرب منذ فترة طويلة، وذلك بشراء الأسلحة والذخيرة من جيبوتي التي نقلت عن طريق وكيلهم في عدن على إحدى السفن المحلية إلى الحديدة، هذا إضافة إلى كثرة الأسلحة في اليمن، وكذلك الجنود لكثرة الحروب التي قاموا بها هنا وهناك، وكانت قوات الجيش العثماني في اليمن تقدر بحوالي « ٥٠٠٠ » مقاتل حيث تنقل منها أعداداً كبيرة إلى المناطق الأخرى في أوروبا وآسيا الصغرى , كما كان توزيع القوة الموجودة في اليمن حسب الأحداث السياسية والأحوال المحلية، وكان الجزء الأكبر منها موجوداً في صنعاء، بينما تأتي الحديدة المشرفة أمنيا على جزر فرسان في المرتبة الثانية من ناحية الأهمية كمركز حربي[٢]، وهذا معناه أن الدولة العثمانية قد اهتمت بفرسان لأنها تعرف أهميتها الاستراتيجية .

هـ. إنشاء الفنارات في جزر فرسان:

اتجهت الدولة العثمانية في سنة ١٨٨١م لإنشاء مجموعة من الفنارات في البحر الأحمر لإنارة طريق السفن، فقامت شركة الفنارات العثمانية التي حصل على امتيازها الفرنسيان «ميشيل» و»جولاس» [٣] بإنشاء حوالي ثلاثين فناراً على سواحل البحر الأحمر وفي سنة ١٨٩٩م، وسعت الامتياز لمزيد من الإنشاء للفنارات، وكانت جزر فرسان أحد المناطق التي تم اختيارها لإنشاء عدة فنارات عليها إضافة إلى المخا [٤]، وجزيرة الزبير [٥]، وجزيرة جبل الطير [٦] وجزيرة أبي

(١) الأرشيف العثماني، 100.200.110000.90000.EE.Y

(٢) سيد مصطفي سالم، تكوين اليمن الحديث، ط٤(القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع،٣٩٩١م)، ص ٣٠٢.

(٣) سيد مصطفى سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية، مرجع سابق، ص ٥٩. عباس، الجزر اليمنية، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٦٩٩١م)، ص٨٦.

(٤) قال عنها ياقوت موضع باليمن بين زبيد وعدن بساحل البحر، وهي من أهم موانئ اليمن قريب من تعز غرب اليمن. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٥ (بيروت: دار صادر، ٥٩٩١م)، ص ٧٦.

(٥) جزيرة الزبير، مجموعة جزر قريبة من الصليف وكمران وهي عشر جزر أهمها جزيرة السراج وهي جزر بركانية تمتلئ بالمعادن وتبعد عن الساحل اليمني تجاه الحديدة ٧٣ ميلا بحريا. وتعود أهميتها في الإشراف على الخطوط الملاحية في المنطقة وبها مرسى صغير وهي منطقة تعد أرخبيلا وليست جزيرة واحدة وتصلح للصيد، عباس، الجزر اليمنية، مرجع سابق، ص ٢٤

(٦) جبل الطير، هي جزيرة يمنية ذات شكل شبه بيضاوي في البحر الأحمر بين اليمن وإريتريا قرب مضيق باب

علي [١]. وقد كانت الدولة العثمانية صاحبة الحق في إنارة الطريق البحري من الفنارات فقامت بإطفائها كجزء من استراتيجيتها العدائية ضد بريطانيا وإيطاليا في البحر الأحمر [٢].

و. الزيارات العسكرية إلى جزر فرسان:

قامت الدولة بإرسال قيادتها العسكرية في زيارات متتالية إلى جزر فرسان لمتابعة الأوضاع عن كثب، ومن أهم تلك الزيارات زيارة اللواء محمود نديم[٣] من صنعاء إلى ميناء اللحية لمهمة، [٤] وبعد أن قضى مهمته توجه إلى فرسان، وعند مروره بميدي وجازان أطلق عليهما المدافع، في شهر جمادى الأولى عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م هذه على الرغم أن جزر فرسان كانت تحت أيدي رجال الإدريسي [٥].

ولا شك أن النفوذ العثماني لم يكن بالقوة الضاربة في جزر فرسان، بل وإقليم أبي عريش كاملاً لعدة أسباب منها: أن الدولة العثمانية لم تكن مستقرة في عهد سياسة الاتحاديين [٦] بسبب التغيير الذي أحدثوه في الحكم وعزل السلطان عبد

المندب، تبعد الجزيرة حوالي ٠٨ كم عن السواحل اليمنية ويبلغ طول الجزيرة حوالي ٣ كيلومترات، الجزيرة غير مأهولة بالسكان لكنها تضم نقطة مراقبة للجيش اليمني منذ عام ٦٩٩١ م . سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية تاريخ وقضية، مرجع سابق، ص٥٩. عباس، الجزر اليمنية، مرجع سابق، ص ٣٤.

(١) جزيرة أبو علي، شرق جزيرة زقر وتبعد عن الساحل اليمني بمسافة ٥١ميلا بحريا. عباس، الجزر اليمنية، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢) هار ولد ف، يعقوب، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة: احمد المضواحي (بيروت: دار العودة،٣٨٩١م)، ص ٦٦١

(٣) محمود نديم باشا سوري بالأساس من ماردين عضو مجلس المبعوثان عن متصرفية الحديدة تولى معاونا لأحمد فيضي في ولاية اليمن ٦٠٩١م ، ثم تولى ولاية اليمن وكلف بأعمال أهمها التفاوض مع الإمام يحيى على معاهدة دعان ١١٩١م، كما حاول إقناع الإدريسي بالعدول عن الاتفاق مع إيطاليا ضد الدولة العثمانية ، كما حاول الإصلاح بين الإمام والإدريسي لكنه لم يحقق نجاحًا في هذا الجانب وظل في الحديدة حتى خرج من فرسان والحديدة في سنة ٨١٩١م عقب هزيمة الدولة العثمانية وخروجه عقب هدنة مودروس ٨١٩١م ، دخل في صراع عسكري مع الإدريسي وانهزم في معركة الحفائر أما وفاته فكانت سنة ٤٢٩١م، هاني زامل مهنا العبدلي، مواقف الوالي محمود نديم بك السياسية باليمن خلال الفترة ٩٢٣١ -٩٤٣١ هـ / ١١٩١ -٠٣٩١ م، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مج ٨١، ع ٢ (٠١٠٢م)، ص ٣-٠٥، ناهد عبد الكريم، محمود نديم باشا الوالي العثماني السوري في اليمن أعماله ما بين ٤٢٣١-١٤٣١هـ / ٦٠٩١-٤٢٩١م، مجلة جامعة دمشق، ع ١، (٢١٠٢م)، ص ٣٩٢-٦٣٣.

(٤) عبد الله محسن العزب، تاريخ اليمن الحديث فترة خروج العثمانيين الأخير، (بيروت: شركة دار التنوير للطباعة والنشر، ٦٨٩١م) ص ٤٠.

(٥) إسماعيل بن محمد الوشلي، نشر الثناء الحسن، ج٢، تحقيق: إبراهيم المقحفي (صنعاء: مكتبة الارشاد)، ص٩١١.

(٦) الاتحاديون هم بالأساس حزب تأسس في فرنسا على يد بعض من سموا أنفسهم بالإصلاحيين رأوا أن تغيير الدولة العثمانية إلى دولة حديثة هو ما يضمن لها البقاء في ظل تكالب القوى الدولية عليها، ثم انتقلوا لإسطنبول وتقربوا للسلاطين تارة ، وتارة أخرى ضغطوا وبالفعل نجحوا في تكوين قوة سياسية حزبية استطاعت فرض إصلاحات على السلطان عبد الحميد وأعلنوا دستور مدحت باشا ثم نجحوا في عزل السلطان من سدة العرش سنة ٩٠٩١م ، وبعدها وصلوا للحكم بقيادة أتاتورك وجمال باشا وأنور باشا وفخري باشا ، ورطوا الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ففقدت وحدتها وثار عليها اليونانيون والعرب وغيرهم، وأعلنوا دولتهم تركيا الحديثة عقب معاهدة لوزان ، وحزبهم حزب الشعب . اختلف

الحميد الثاني، وكذلك عدم بناء علاقات خارجية جديدة دفعت الاتحاديين لترسيخ الصلات مع الألمان الذين أصبحوا أصحاب الكلمة العليا في السياسة العثمانية. هذا بالإضافة إلى انشغال الدولة بالصراعات في أكثر أقاليم الدولة العثمانية وطمع الألمان في جزر فرسان [١].

كما كان من تلك الأسباب، الضعف الاقتصادي الكبير الذي لحق بالدولة العثمانية بسبب الإنفاق العام من جهة، والأزمات والركود الاقتصادي الذي حل بالدولة العثمانية عقب المشروعات الكبرى من جهة ثانية، والحروب الكبيرة التي دخلتها الدولة حينذاك، هذا فضلاً عن سياسات الإدريسي، والتي جاءت بإيعاز من الإيطاليين والبريطانيين، مما حدا بالإدريسي إلى أن يقوى ضد الدولة العثمانية مما دفعه لتحقيق إنجاز له بضم جزر فرسان [٢].

ز. مساندة الإمام يحيى للوجود العثمانيين عقب معاهدة دعان [٣]:

منذ عادت الدولة العثمانية في ١٨٧٢م إلى اليمن عن طريق حملة قادها أحمد مختار باشا، وقد تمكنت الحملة المستقرة في الحديدة من استعادة اليمن، إلا أن الثورة قامت مرة أخرى ضد الحكم العثماني، فأرسل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني السياسي نامق بك وهو أحد رجال الدولة العثمانية في ١٣١٠هـ ١٨٩٢م ، لاستطلاع الأمور ومعرفة أسباب غضب اليمنيين إلا أنه لم يلبث أن عاد القائد أحمد فيضي باشا [٤] مرة أخرى لسياسته العنف ضد اليمنيين، مما زاد من غضبهم، فأعد السلطان بعثة سياسية في نفس العام مكونة من أربعة عشر رجلا للمراقبة والتفتيش على رجال الإدارة العثمانيين باليمن، هذه البعثة قررت عزل أحمد فيضي باشا عن ولاية اليمن وتولية القائد حسين حلمي باشا، إلا أنه لم يلبث أن غضب الموظفون والعسكريون المرابطون في الحديدة وفرسان من سياسته

حولهم المؤرخون ما بين مؤيد ومعارض لمشروعاتهم وأعمالهم السياسية كل حسب توجهاته الفكرية وموروثه الثقافي. عنهم: توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري، معهد الدراسات العربية العالية، (القاهرة، دار الهنا للطباعة، ١٩٦٠م)، ص ٥-٧. إسماعيل ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط٢(الرياض: مكتبة العبيكان،١٩٩٥م)، ص ٢١٢ – ٢٣١.

(١) الأرشيف البريطاني، تصنيف 98-88p/01/SP/L/ROI

(٢) الأرشيف البريطاني، تصنيف 98-88p/01/SP/L/ROI

(٣) قرية صغيرة بجوار عمران في شمال اليمن، حنان ملكاوي، العلاقات بين الإمام يحيى حميد الدين والأدارسة ١٩١٠-١٩٢٥م، مجلة دراسات تاريخية ع ١١٥-١١٦، دمشق (٢٠١١م)، ص ٣٢٠-٣٧٠.

(٤) أحمد فيضي باشا قائد عسكري وسياسي عثماني أصله من شبه جزيرة القرم هو سياسي عثماني شغل منصب والي في الدولة العثمانية تولى ولاية اليمن ١٨٩١- ١٨٩٨م وتوفي ١٩١٥م . عنه ينظر: العزب، تاريخ اليمن الحديث فترة خروج العثمانيين الأخير، مرجع سابق، ص ٥١.

بسبب تضييقه عليهم، لهذا تآمروا عليه، ونجحوا في عزله من اليمن، وجاء بدلاً عنه الأمير عبد الله باشا [١] الذي عاود الظلم والفساد فثار اليمنيون عليه [٢] .

في ظل تلك الأحوال تولى الإمام يحي حميد الدين خلفاً لوالده الإمام محمد حميد الدين ت ١٩٠٤م، وكان موقفه مساندًا للثورة على الحكم العثماني في بداية الأمر وكثرت المناوشات وحرب العصابات بين الطرفين، بل وصل الأمر لسك العملة باسم السلطان بمساعدة بريطانيا [٣]، وترتب على ذلك تقلص دوره في الحديدة وصنعاء وغيرها من بلاد

اليمن، ومن أجل تهدئة الأوضاع أرسل السلطان عبد الحميد الثاني بعثة دبلوماسية من مكة المكرمة بهدف إقناع اليمنيين بعدم الثورة أو شن الهجمات على العسكر العثماني المرابط في الحديدة أو فرسان وغيرها [٤].

قرر السلطان عزل الأمير أحمد فيضي مرة أخرى تهدئة للأوضاع والتوافق على الصلح الشامل مع الإمام يحيى، وبالفعل توصل الطرفان اتفاقية دعان ١٩١١م [٥] حينما أرسل السلطان أحمد عزت باشا [٦] إلى الإمام يحيى وتوصل الطرفان لاتفاقية دعان المذكورة، والتي تقرر عودة العلاقة الطيبة بين الطرفين، [٧]، وكذلك دفع مبلغ مالي سنوي لصالح الإمام من قبل الدولة العثمانية، ووقوف الإمام يحيى لجانب الدولة العثمانية ضد القوى الأجنبية الأخرى في المنطقة [٨].

منذ اتفاقية دعان عمل الإمام يحيى حميد الدين على دعم الدولة العثمانية رغم الاختلاف في المذهب [٩]، كما أنه في نفس الوقت لم يناصب الإنجليز العداء، بل تميز موقفه مع الطرفين بالمصالحة واللجوء إلى الهدوء دون أن يقوم بأي عمل

(١) حل بعد الوالي أحمد فيضي متصرفا على عسير.
(٢) محمد بن الحسين الكبسي، رحلة أعيان اليمن إلى إستانبول ١٩٠٧م، تحقيق ونشر: عبد الله الحبشي (سوريا: حقوق الطبع محفوظة، ١٩٠٧م)، ص ١٠-١١.
(٣) هارولدف، يعقوب، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة: أحمد المضواحي، بيروت: دار عودة، ١٩٨٣م)، ص١٢٤.
(٤) الأرشيف البريطاني، تصنيف ROI/L/SP/01/68 P266 -267
(٥) الكبسي، رحلة أعيان اليمن، مرجع سابق، ص١١.
(٦) أحمد عزت باشا ألباني تربى تربية عسكرية في ألمانيا نفي في عهد السلطان عبد الحميد إلى سورية ثم عفي عنه ورقاه السلطان قائداً للفرقة الرابعة عشر المقيمة في الحديدة، ولما أعلن الدستور عين رئيساً لأركان حرب الجيش العثماني. ملكاوي، حنان سليمان(٢٠١١م) العلاقات بين الإمام يحيى حميد الدين والأدارسة ١٩١٠-١٩٢٥م، مجلة دراسات تاريخية ع ١١٥-١١٦، دمشق، ص٣٥٣.
(٧) مركز، الصراع الدولي على البحر الأحمر وسواحله، مرجع سابق، ص ٨٠.
(٨) الأرشيف العثماني، تصنيف: ROI/L/SP/01/68 P266 -267
(٩) مذهب الإمام يحيى حميد الدين كان مذهب الزيدية بينما العثمانيين كان مذهبهم حنفيًا سنياً.

إيجابي لمساعدة أي من الطرفين (الأتراك-الإنجليز) وإنما كان يتصرف بحذر ودقة لتحقيق مصالحه الخاصة رغم أنه حارب العثمانيين لضمان استقلال بلاده، إلا أنه تراجع عن عداوة الدولة العثمانية ورفض محالفة القوى الأجنبية »[١].

كانت اتفاقية دعان سنة ١٩١١م، يقضي بدفع العثمانيين مرتباً شهرياً للإمام يحيى ولبعض كبار رجال قبائله، واستمروا في ذلك حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وعندما لم يتمكنوا من الوفاء بما تعهدوا به، وهذا يعني إخلال بأحد شروط الهدنة المعقودة بينهما، ورغم ذلك لم يحاول الانقلاب عليهم، كما أنه في نفس الوقت – وهذا ما ميز موقفه منهم– لم يساعدهم ضد الإدريسي في تهامة [٢]، ولا ضد بريطانيا في عدن، بل كانت المفاوضات جارية بينه وبين بريطانيا في عدن عن طريق غير رسمي [٣].

الحقيقة ربما كان السبب الذي دفع الإمام يحيى لمساندة العثمانيين اعتباره أنهم أقل الأخطار على دولته باعتبارهم مسلمين، حيث يجد أن الإيطاليين على خطوات منه في القرن الإفريقي، وبريطانيا في عدن، وفرنسا تتأهب للوصول إلى موانئ اليمن الغربية، لذا فإن توطيد العلاقات مع الدولة العثمانية سيكون من الناحية الدينية أفضل، ولحماية بلاده من الأخطار الأوربية، لا سيما وأن الدولة العثمانية في خصومه مع عدوه اللدود الإدريسي [٤].

من جانب آخر قرر العثمانيون تعويض الإمام بدفع المرتبات الشهرية، وإرضاءه حتى ينحاز إليهم، واقترحوا عليه التنازل عن صنعاء وضواحيها، لكنه رفض هذا الاقتراح.

أما سبب الموقف الودي من الإمام يحيى تجاه الأتراك عقب صلح دعان يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب أهمها: تمسك الإمام بالصلح المنعقد معهم عام ١٩١١م والذي تذرع به أمام الإنجليز عندما ضغطوا عليه للانضمام إليهم عن طريق سلطان لحج [٥].

(١) سالم، تكوين اليمن. ص ٥٠٢.
(٢) هارولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ٣٥١.
(٣) هذا الملف يشير إلى محمد حميد الدين بإمام صنعاء وليس إمام اليمن، 86/01/SP/L/ROI
(٤) محمود الجبارات، العلاقات اليمنية الأمريكية في عهد الإمام يحيى حميد الدين (عمان: مركز الزيدي الإسلامي، ٢٠٠٦م) ص٥
(٥) مخلاف باليمن ينسب إلى لحج بن وائل، عاصمته القريضين ولحج اسم المخلاف كله وقد يطلق على المدينة أيضا وظل كذلك حتى أصبح علما عليها فصار اسمها مدينة لحج وهي قرب أبين ولها سواحل منها عدن وكان يطلق على الحوطة لحج، ولها قرى وغير ذلك للمزيد ينظر، أحمد بن فضل

س. محاولة الدولة العثمانية استمالة الإدريسي:

فقد اتجهت الدولة العثمانية لمهادنة الإدريسي في عام ١٩١٠م، فأرسلت وفداً إلى السيد الإدريسي لدعوته إلى مهادنتها، وكان من ضمن الوفد السيد توفيق الأرناؤطي (١).

نجح الوفد في عقد معاهدة الحفائر التي كان من أهم بنودها اعتراف الإدريسي بالتبعية للدولة العثمانية وشرعيتها في حكم المخلاف السليماني، كما منح الإدريسي رتبة قائمقام كمسؤول عثماني بشؤون صبيا وما حولها، هذا فضلا عن جمع أموال الزكاة مقابل حصوله على الثلث منها، ويؤلف جيشا محليا لمساندة الدولة العثمانية. (٢)، ولذا أعتقد أن هذه المعاهدة تحتاج إلى تأمل وإدراك جيد للمرحلة ولذلك سأقف مع هذا التناقض قليلاً. فالواضح أن هناك احتمالات كثيرة لمعاهدة الحفائر، منها أن الإدريسي كان الكاسب الأكبر من وراء هذه المعاهدة، حيث كسب الشرعية في حكم عسير وجازان والتي تضم جزر فرسان (٣).

ويبدو أن الإدريسي كان لديه من الوعي السياسي ما يجعله يدرك أهمية الشرعية والإقرار بما تحت يديه، ولذلك قرر توقيع المعاهدة مهما كانت النتائج، وكان يثق في قدرته على استرضاء حلفائه الإيطاليين، وليس أدل على إدراك الإدريسي لأهمية الشرعية في الحكم التي منحته إياها الدولة العثمانية من أنه سارع مباشرة لعقد المعاهدة وإرسال نوابا عنه لحكم المناطق الجديدة التي منحه العثمانيون حكمها (٤) كما أن هناك احتمالاً آخرا لعقد الإدريسي لهذه المعاهدة، وهو أن الإدريسي كان بحكم عاطفته الدينية لا يمكن له الخروج عن الدولة العثمانية، وأنه لم يكن ينوي الإخلاص للإيطاليين (٥) .

ثانيًا: الصعوبات التي هددت الوجود العثماني في جزر فرسان.

استقرت الدولة العثمانية في جزر فرسان على الرغم من بعض الصعوبات، منها ما يأتي:

العبدلي، في أخبار ملوك لحج وعدن، (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٥٣١هـ)، ص ٥-٥١.

(١) حنان سليمان الملكاوي، العلاقات بين أمراء الأدارسة في عسير وأشراف مكة ٨٠٩١-٥٢٩١م، (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ٧٩٩١م)، ص٤٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٢٣-٥٢٣. دلال، البيان في تاريخ جازان، ج٢، مرجع سابق، ص٥٥١.

(٣) دلال، البيان في تاريخ جازان، ج٢، مرجع سابق، ص٦٥١.

(٤) من هذه المناطق الجديدة التي منحتها اتفاقية الحفائر للإدريسي منطقة رجال ألمع.

(٥) هار ولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص٦٥١.

▪ الأطماع الأوروبية:

أ- الأطماع الألمانية في جزر فرسان وموقف الدولة العثمانية منها:

كان التواجد الألماني في البحر الأحمر نتيجة منطقية لتطور ألمانيا التي رأت ضرورة خروجها من قارة أوربا للتوسع خارجها عقب وحدتها في سنة ١٨٧١م، كما وجدت أن صداقتها مع الدولة العثمانية سيضمن لها التواجد في نطاقها الجغرافي التي كانت تهدف منه لتحقيق مصالح فيها خاصة في جزر فرسان [١].

دخلت ألمانيا في الصراع على جزر فرسان في البحر الأحمر، وبإقامة محطات فحم لها يمكن من خلالها تخزين خمسة آلاف طن من الفحم [٢] فيها وقد تم اختيار جزيرة (قُماح) في جزر فرسان بشرط أن تقيم الدولة العثمانية المخازن التي تخزن فيها الفحم ويرفع العلم العثماني عليها، وقد وافقت على ذلك الحكومة الألمانية والعثمانية [٣]. وأرسلت بالفعل الحكومة الألمانية الفحم على السفينة «ماري» والتي قرر العثمانيون حيالها تقديم تسهيلات لم تشر الوثائق البريطانية أي اعتراضات على إقامة هذه المخازن، ولاهتمام الحكومة البريطانية بأوضاع البحر الأحمر فقد كانت سفنها تقوم بمراقبة الأوضاع بتسييرها لدوريات بالقرب من هذه الجزر للتأكد من وجود أي احتلال ألماني لأي من جزر فرسان [٤] خاصة وأن بريطانيا لم تلق بالاً كبيراً لهذه القضية نظراً لتقرير أعده سياسي بريطاني يقول فيه: أن الرياح في جزيرة قُماح عنيفة وبالتالي لن يكتمل المشروع [٥].

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى في أوروبا (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) ارتبطت الدولة العثمانية مع ألمانيا بمعاهدة دفاعية هجومية في ٢٠ من رمضان ١٣٣٢هـ/ ٢ أغسطس ١٩١٤م[٦] وبموجب هذه المعاهدة سمحت الدولة العثمانية لألمانيا، بإنزال قواتها ومعداتها الحربية في جرمل (قماح) [٧] إحدى جزر فرسان، وذلك تهديداً لبريطانيا في البحار، وقامت ألمانيا ببناء مستودعات لها في الجزيرة لتخزين

(١) إبراهيم محمد حسن، البحر الأحمر في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية. حقوق الطبع محفوظة، ١٩٩٨م)، ص٨٤ص٩٤.
(٢) سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية، مرجع سابق، ص ٩٩-١٠٠.
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: ROI/L/SP/81/B p142 3-4
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: ROI/L/SP/21/2070 p5
(٥) سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية، مرجع سابق، ص ١٠٠.
(٦) محمود حسن منسي، صور من التضامن الإسلامي إبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م (القاهرة: (د. ت)، ص ٣.
(٧) مفتاح، فرسان جزائر اللؤلؤ، مرجع سابق، ص٣٨.

السلاح، ولتكون قاعدة لها لمناوئة بريطانيا وحلفائها عن قرب[١] وبالفعل سمحت لألمانيا بنقل الفحم إلى جزر فرسان، ومعنى هذا أن الدولة العثمانية رغبت في التصدي للقوى الأجنبية كبريطانيا وإيطاليا بدولة ألمانيا.

ظلت ألمانيا على هذا الحال حتى جاءت الحرب العالمية الأولى، فقامت ألمانيا بحربها في جدة والقنفذة ضد حكم الشريف حسين، نظرًا لخروج الأشراف بثورتهم على الحكم العثماني في يونيو ١٩١٦م [٢] ومن ثم قامت ألمانيا بضرب جدة وفرض الحصار عليها حتى قامت إنجلترا بطرد الألمان من جزر فرسان والبحر الأحمر نهائيًا)[٣].

- **سياسة بريطانيا تجاه الوجود العثماني في جزر فرسان.**

كانت بريطانيا طامعة في السيطرة على جزر فرسان، واحتلالها، وطرد الدولة العثمانية منها، لذلك اتجهت لاتخاذ بعض الإجراءات منها:

- **إصدار بريطانيا قانون القيود الخاصة بتهريب السلاح:**

لجأت بريطانيا لمواجهة الدولة العثمانية في جزر فرسان وسائر أنحاء اليمن بتعديل القانون الخاص بالقيود المتعلقة بتهريب السلاح والذخيرة والمؤن العسكرية والمتفجرات بين عدن وجزر فرسان بهدف مطاردة ما ترغب من السفن البحرية والقطع العسكرية العثمانية، ليتسنى لها فيما بعد السيطرة على تلك الجزر [٤].

جاءت بنود هذا الإصدار بتسمية هذا القانون في عدن بـ (قانون التهريب عبر البحر) في العام ١٣٢٨هـ ١٩١٠م. وبمقتضاه فلن تغادر أو تأتي أي سفينة من عدن في رحلة إلى أي مكان في جنوب البحر الأحمر وبالتالي كانت جزر فرسان من المناطق التي رأت بريطانيا مراقبتها، كما جاء في هذا القانون ضرورة أن يقوم الوكيل السياسي في عدن تحت إشراف حاكم بومباي بإعداد قائمة من وقت لآخر وينشرها بأسماء الموانئ المختارة في خليج عدن [٥]، ويعلن أن صاحب أي

---

(١) مفتاح، فرسان الناس البحر، مرجع سابق، ص٩٦، الوشلي، نشر الثناء الحسن، مج٢، ج٤، مرجع سابق، ص٥٢١-٦٢١.

(٢) جون بولدري، القوى والامتيازات المعدنية في إمامة الإدريسي في عسير، ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي (البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٠م)، ص٠٦.

(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 31-21 p103 /01/SP/L/ROI

(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 54 p 052 F

(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 54 p 052 F

سفينة تصل إلى عدن من أي من هذه الموانئ المختارة يجب أن يُقدم تصريحاً من قبل المسئول في ذلك الميناء والذي يسمح للمركب بالمغادرة أو القدوم من ذلك الميناء إلى عدن مباشرة. حيث يقدم بياناً عن أي ميناء مذكور في القائمة كما هو موضح في رقم سيعتبر « ميناء محدد» فيما يتعلق بأي جزء محدد من خط الساحل لخليج عدن. وكانت جزر فرسان أحد أهم الموانئ الممنوع وصول السلاح إليها حينذاك (١).

وأعطت بريطانيا الحق للمقيم السياسي في عدن التابع لإدارة الحكومة البريطانية في الهند في منع التصريحات في عدن للرحلات لأي ميناء على الساحل بخلاف الميناء المحدد من خط الساحل لخليج عدن، أما إذا تم منح تصريح لرحلة إلى الميناء المحدد سوف يسمح للسفينة بالمغادرة من عدن مباشرة إلى ذلك الميناء(٢).

ومن أبرز البنود كذلك أن أية سفينة تحركت من عدن في رحلة لأي مكان على ساحل اليمن أو عسير دون الحصول على تصريح بعد مغادرة عدن وقبل الوصول إلى الميناء المحدد، وإذا اقتربت السفينة من أي مكان آخر لسبب ما بخلاف مخاطر البحر أو حادث لا مفر منه، فإن قائدها وصاحبها سيغرمان إلى ما يمكن أن يصل إلى ألف روبية (٣) أو يسجن لمدة تصل إلى ٦ شهور، أو الاثنين معاً (٤).

وتأتي أهم بنود الاتفاق المتعلق بقضية تهريب السلاح وهو البند رقم ٨ الذي يقرر لو أن أية سفينة قامت بحمل الأسلحة أو الذخيرة أو المؤن العسكرية أو المتفجرات بين أي أماكن في خليج عدن إلى أي مكان آخر في البحر الأحمر دون رخصة صادرة من قبل الضابط النائب عن المقيم السياسي في عدن، أو دون جواز مرور صادر من مكان آخر من قبل مسئول سياسي اسمه في قائمة تُعد وتنشر من حين إلى آخر عن طريق المقيم وتحت إشراف حاكم بومباي، فإن قائدها وصاحبها ستفرض عليه غرامة قد تصل إلى خمسة آلاف روبية أو الحبس لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أو كلاهما ، بينما في بعض الأحوال الأخرى سيتم إقرار غرامة قيمتها (١٠٠٠) روبية أو الحبس ٦ أشهر، أو كلاهما. على قدر المخالفة (٥).

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 54 p 052 F
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 54 p 052 F
(٣) اسم مشترك لعملات كل من الهند وباكستان وإندونيسيا وغيرها من الدول في شرق اسيا.
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 54 p 052 F
(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 54 p 052 F

من حق المقيم السياسي اتخاذ ما يلزم من قرارات تكفل له أمن البحر الأحمر مثل منع قائد أو صاحب سفينة تجارية وطنية من وإلى عدن وإلى أي من الموانئ في البحر الأحمر من حمل أي سلاح على السفينة إلا بموجب رخصة، كما أن له الحق في تحديد الضباط الذين سيقومون بإصدار هذه الرخصة وفق الشروط عليها، وتنفيذ أغراض وأهداف هذا القانون على النحو الذي يكفل أمن الدول جميعها بما فيها الدولة العثمانية [١]. ويمكن للمقيم السياسي في عدن أن يحدد أن من يخالف هذه القواعد سيعاقب بالسجن لمدة تصل إلى شهر أو غرامه (٣٠٠) روبية أو كلاهما، كما قررت الفقرة الأخيرة من القانون إلغاء كافة القوانين الإنجليزية، وأهمها قانون عدن لتهريب السلاح عام ١٩٠٢م [٢]. وبهذا يصبح التهريب غير قانوني على الإطلاق، وكان هذا كله بهدف محاصرة الوجود العثماني في جزر فرسان وسائر أنحاء اليمن.

- **سياسة إيطاليا تجاه الوجود العثماني في جزر فرسان.**

لقد كان من أهداف السياسة الاستعمارية البريطانية إعاقة تقدم النفوذ الاستعماري الفرنسي تجاه البلاد العربية، والأوربي بوجه عام، ولذلك جاء الدور البريطاني في مواجهة النفوذ الأوربي في البحر الأحمر متدرجا، وكانت تقع فرنسا في الموقع الأول يليها ألمانيا ثم إيطاليا، وكان نفوذ بريطانيا وسطوتها تشتد إذا ما قويت شوكة إحدى هذه الدول الأوربية، ولذلك نجد بريطانيا تسمح للإيطاليين بإيجاد مناطق نفوذ لهم واسعة على سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط، وذلك بحكم أن النفوذ الإيطالي أضعف وأقل خطراً من النفوذ الفرنسي، كما يراه الساسة البريطانيون آنذاك[٣] وقد وقعت الاتفاقية الأنجلو إيطالية عام ١٣٠٠هـ ١٨٢٢م والتي اعترفت بريطانيا بموجبها بسيطرة إيطاليا على ميناء عصب، والتي بدورها سارعت إلى تحويلها إلى مستعمرة إيطالية كاملة المعالم، وبعد هزيمة الإنجليز على يد رجال الثورة المهدية[٤] في السودان [٥] رأت الحكومة البريطانية إجلاء قواتها من الساحل الغربي للبحر الأحمر.

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 1/01/SP/L/ROI 64 p 052 F
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 91/01/SP/L/ROI 74 p 052 F
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 2.p/b1/22B/81/SP/L/ROI.
(٤) تنسب الثورة المهدية للسيد محمد أحمد المهدي التي قامت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ١٨٨١-٩٨٨١م حيث استطاع الإنجليز في النهاية التخلص منهم عقب القبض على عبد الله التعايشي بعد أن أذاق المهديون الإنجليز ويلات وهزموهم في حملات متعاقبة أهمها حملة هكس وانتهت الأحداث بسيطرة بريطانيا على السودان بعد حادث فاشودة ٩٩٨١م. إبراهيم ألجاك، الحركات الدينية في الدولة المهدية بالسودان، مجلة دراسات أفريقية، ع ١٢،) ٩٩٩١م (، ص ٣-٤٣، .
(٥) الحميد، البحر الأحمر، مرجع سابق، ص٠٢.

بعد أن ثبتت إيطاليا أقدامها على السواحل الغربية للبحر الأحمر انخرطت في صراع من أجل اقتسام المستعمرات العثمانية في جنوب الجزيرة الغربية، حاولت إيجاد مناطق نفوذ لها على الضفة الشرقية من البحر الأحمر، فتحرك أسطولها البحري القابع في سواحل إرتيريا صوب ميناء المخا اليمني ولكن الأسطول الإنجليزي أجبره على الابتعاد ولم يجرؤ الإيطاليون على احتلال أي جزء من سواحل الجزيرة العربية بعد ذلك (١).

أما الضفة الشرقية للبحر الأحمر فكانت مزيجاً من الحكم المحلي تحت السيادة العثمانية، فالشريف الحسين بن على في الحجاز والإدريسي في صبيا (٢) والمخلاف السليماني، والإمام يحيى حميد الدين في اليمن، والإنجليز في عدن التي احتلوها منذ عام ١٨٣٩م (٣).

٣. الاتفاقية البريطانية الإيطالية لمنع تهريب السلاح ضد الدولة العثمانية:

أمام اتساع نشاط تجارة السلاح مع القوى المناوئة للدولة العثمانية فقد أنكرت الدول الأوربية علاقاتها بقضية تهريب الأسلحة لصالح المقاومة ضد الدولة العثمانية، وقررت فيما بينها عقد اتفاقية تهدف لمنع تهريب السلاح إلى جزر البحر الأحمر الخاضعة للدولة العثمانية في سنة ١٩١١م (٤).

رأت بريطانيا إظهار موافقتها الظاهرية في تسهيل مهمة العثمانيين ضد التمرد (العصيان) في جازان وجزر فرسان وعسير واليمن، على أن تقوم بمساعدة الإدريسي ضد الدولة العثمانية في تلك المناطق لذلك قررت إيطاليا وفرنسا وإنجلترا عمل مراقبة شديدة في المنطقة البحرية، وهي منطقة شرق البحر الأحمر، ومنها جزر فرسان في عرض البحر على السفن التجارية بقصد منع أي محاولة لتهريب السلاح والذخيرة على متن هذه السفن التي تحمل علم الحماية الخاص بأي من تلك القوى (٥).

بدأت قضية تهريب السلاح مع بداية فترة الدراسة حيث قامت بعض الدول الأوربية بدعم الإدريسي بهدف العمل على طرد العثمانيين من جزر فرسان –

(١) حسن، البحر الأحمر، مرجع سابق، ص١٧.
(٢) صبيا إحدى مدن جازان وكانت قاعدة حكم الإدريسي شمال شرق جازان ب ٢٣كم وجنوب أبها ب ٢١٠كم. الجميعي، الأدارسة في المخلاف السليماني وعسير، مرجع سابق، ص ٥.
(٣) حسن، البحر الأحمر، مرجع سابق، ص ٥٤، ٥٦، ٧٦، ٧٠.
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 91 p 052 F
(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 91 p 052 F

كما سبقت الإشارة – وباقي الجزر في البحر الأحمر ، وكانت سنة ١٩١١م ، هي أكثر الفترات التاريخية التي كثرت فيها الأعمال العسكرية ضد العثمانيين في عسير، وتحديدًا في جزر فرسان والحديدة وميدي والمخا وغيرها، وقد شكلت الوثائق البريطانية أهم المصادر حول هذه القضية من حيث موقف الدولة العثمانية الظاهري، ومراوغة الأوربيين لها حيث حاولت الدول الأوربية الاتفاق حول إرضاء الدولة العثمانية، لذلك تواصلت هذه الدول الأوربية الثلاثة فرنسا وإيطاليا وإنجلترا، وكانت بريطانيا هي الأهم في هذا التوافق الأوربي حول الوجود العثماني في جزر فرسان – والجزر الأخرى في جنوب البحر الأحمر[١].

ففي سنة ١٩١١م تواصلت بريطانيا مع إيطاليا من خلال رسالة من وزير الدولة للشؤون الخارجية السير « إدوارد جراي» [٢] إلى مسؤول الخارجية الفرنسي سير ج. لوثر ورسالة من قبل السفير الإيطالي يعلن فيها موافقة الحكومة الإيطالية على مقترحات حكومة بريطانيا وإرسال مذكرة مشابهة إلى الباب العالي بخصوص الإجراءات التي يجب اتباعها لوقف تهريب السلاح إلى جزر فرسان وما حولها [٣].

وفي نهاية الرسالة يضيف « السير جراي» طلبه إرسال المذكرة إلى الباب العالي بخصوص المقترحات التي أرسلها السفير الإيطالي في لندن يوم ٢٥ مايو لكن مع حذف الإشارة إلى الحكومة الفرنسية، وقصر منطقة العمليات على الحدود البحرية لليمن[٤] وقامت إيطاليا ممثلة في السفير الإيطالي بالرد على : السير « إدوارد جراي» برسالة في ١٩١١/٨/١٧م ، يخبره فيها بموافقة الحكومة الإيطالية على الاقتراح المذكور بأنه تم إرسال تعليمات إلى السفيرين الإيطالي والبريطاني في استانبول ليرسلا مذكرات إلى الباب العالي بخصوص المقترحات المرسلة إليه يوم ٢٥ مايو ١٩١١م، مع حذف الإشارة إلى الحكومة الفرنسية، مع تحديد منطقة العمليات في الحدود البحرية لليمن، والتي تأتي جزر فرسان كجزء منها [٥].

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 6p 052 F

(٢) جراي: هو السير إدوارد جراي سياسي بريطاني كان عضوا في الحزب الليبرالي ثم عضو في البرلمان البريطاني مولده سنة ٢٦٨١م عاش ١٧ سنة وتوفي سنة ٣٣٩١م في فترة الدراسة كان وزير الدولة للشؤون الخارجية (٦٠٩١-٦١٩١م وقام بدور كبير في خدمة بريطانيا. خاصة في منطقة البحر الأحمر وكلف بتصفية قضية فلسطين لصالح اليهود قبل جيمس أرثر بالفور، عبد الله حسين، المسألة اليهودية، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢١٠٢م)، ص ٨٣١.

(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 6p 052 F

(٤) المصدر السابق.

(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 7 052 F

لم تكن القضية هي قضية الاعتراف بالوجود العثماني، بل كانت تطبيقا لسياسات الدولة العثمانية، وموافقة لطلباتها السياسية المتمثلة ظاهرياً، وكان ذلك في ١٩١١/٨/١١م، حيث قدمت إيطاليا مقترحاً إلى الخارجية البريطانية بخصوص تهريب السلاح بحراً إلى اليمن تشير بإبلاغ وزير الخارجية بأن حكومة جلالة الملك قد وافقت على المقترحات الإيطالية بهذا الخصوص، وليس لديها أي اعتراض على الشروط المذكورة في مسودة المذكرة المرسلة فيما يتعلق بالعمل المشترك بين بريطانيا العظمي وإيطاليا لإبلاغ الباب العالي بتلك المقترحات [١].

ولكن مع ملاحظة أن الدولتين الأوربيتين لا تريدان أن يتضمن ذلك الاحتفاظ بسفينة حربية على ساحل اليمن، لأن ذلك غير ملائم حسب وجهة نظر البحرية وخاصة أن السفينة Squadron وEast Indie تشاركان في إيقاف تهريب السلاح في الخليج العربي، كما أن واحدة من سفن الأسطول في البحر المتوسط مطلوبة في كريت، وبالإضافة إلى أن السفينة الملكية» Imogene» لا تزال موجودة في إسطنبول[٢].

وقد أكد «الكونت «مانزوني» أن الحكومة الإيطالية وافقت على هذا الشرط وأضاف أن الحكومة الفرنسية لن تنضم إلى هذا الاتفاق لأنها بالفعل اتفقت مع الباب العالي. وأكد سفير جلالة الملك في باريس بأن حكومة فرنسا بعد اتفاقها مع الباب العالي واجب الالتزام به، وأفادت المصادر بأن تصرف حكومة فرنسا أغضب الحكومة الإيطالية لذا اتجه الإيطاليون للاتفاق مع بريطانيا وإخراج فرنسا من عرض المقترحات على السلطان العثماني والحكومة العثمانية بخصوص هذه المسألة[٣].

وردت وزارة الخارجية في الهند بتنفيذ رؤية الوزير «جراي بإعادة» إرسال مسودة المذكرة إلى «ماركيز كرو» في الخارجية الإيطالية بخصوص موضوع تهريب السلاح بحراً إلى اليمن، آملاً منه الرد على المقترح[٤]. وبالفعل تم تقديم مسودة الاتفاق بين إيطاليا وبريطانيا في يوم ١٧-٦-١٩١١م بعد إعلان بريطانيا الموافقة على المسودة المقترحة لوقف تهريب السلاح والمتمثلة فيما يلي:[٥] بعمل تنسيق بين بريطانيا العظمي وإيطاليا وفرنسا والباب العالي بخصوص الإجراءات

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI p 052 F 8
(٢) المصدر السابق.
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI p 052 F 01-9
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI .31p 052 F
(٥) المصدر السابق.

الواجب إتباعها لوقف تهريب السلاح إلى جزر اليمن في البحر الأحمر. بشرط ألا تتم أية عمليات خارج المياه الإقليمية لليمن[١].

وقد أكد السفير الإيطالي أن حكومته قبلت المقترح بقصر نطاق الاتفاقية على الحدود البحرية، ويقترح نصاً للمذكرة المشتركة التي ستقدم للحكومة التركية والموافق عليها، وفي أثناء المفاوضات بين القوى الأربع أوقف المقترح الإيطالي[٢].

كما طلب وزير الدولة لشؤون الخارجية البريطانية السير «جراي» التأكد من حكومة فرنسا، ومدى حقيقة إرسال ردهم على مقترح الحكومة التركية كما أكد له السفير الإيطالي في لندن، إلا أن فرنسا قد أصرت على موقفها بعدم الانضمام للدولتين بريطانيا وإيطاليا في اتفاق وقف التهريب للسلاح والذخيرة من موانئ جزر فرسان [٣] وتمثلت بنود الاتفاق الإيطالي البريطاني المقترحة فيما يأتي:

١. كل مسائل المبدأ المتعلق بحق التفتيش في أعالي البحار أو في المياه الإقليمية العثمانية تبقى على وضعها الحالي، وغير متحيزة، أما بالنسبة للتعامل مع مراكب الداو بين تركيا وكل من القوى الثلاث الملتزمة بالاتفاق الحالي سيظل كما هو على

٢. الوضع الحالي قانونياً وعملياً، وهم الذين لهم ممتلكاتهم الاستعمارية ومحطاتهم على البحر الأحمر ولهم علاقات اقتصادية وتجارية مع الساحل اليمني [٤].

٣. لا يتم التعديل على الاتفاق الحالي بين فرنسا وإنجلترا وإيطاليا فيما يخص التعاون التبادلي لسفنهم في البحر الأحمر، وفق الشروط المحددة والأهداف الموجه إليها الاتفاق المؤقت الخاص الحالي [٥].

٤. في نطاق المنطقة البحرية التي تمتد بالتوازي مع ساحل الأقاليم العثمانية على البحر الأحمر على مسافة « ٢٠ ميلاً » من اليابسة ستتم مراقبة السفن التي تحمل العلم الإيطالي أو الفرنسي أو البريطاني دون تفريق من قبل السفن الحربية الخاصة بالثلاث قوى سابقة الذكر [٦].

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI .71p 052 F
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 91 p 052 F
(٣) المصدر السابق.
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 91 p 052 F
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق.

٥. قباطنة السفن الحربية الأوربية يقتصر عملهم على التأكد من أن السفن الوطنية لا تحمل أية أسلحة أو ذخيرة غير مشروعة بهذا الغرض، وسوف يتبعون الإجراءات المتفق عليها من خلال الاتفاق الدولي الحالي (١).

٦. لا يسمح بتوقيف السفينة الوطنية إلا إذا وجد دليل مادي على تهريب السلاح والذخيرة، وافتراض التهمة حتى ولو على أساس قوي منوط به السلطات المحددة في البنود التالية دون غيرها (٢).

٧. المركب الوطنية التي يثبت بعد التفتيش تورطها في تهريب السلاح والذخيرة سوف تصحبها السفينة الحربية إلى أقرب ميناء يوجد به مسؤول جمارك من نفس جنسية صاحب السفينة(٣).

٨. بعد تسليم السفينة الموقوفة للمسؤول بالقنصلية متابعة التحقيق القضائي وما يقتضيه من أعمال وفق القانون الحالي، ذلك لأن التوقيف قد تم في أعالي البحار أو المياه الإقليمية العثمانية وعلى أي حال أمر المصادرة سيكون حصرياً ضمن اختصاصه(٤).

٩. المسؤولون بالقنصلية والوكلاء الإيطاليون والإنجليز والفرنسيون المعروفون في البحر الأحمر مفوضون بنفس الطريقة مثلهم مثل قادة السفن الحربية بمتابعة مسألة (العلم)، وإذا لزم الأمر تفتيش الشحنة إما برغبتهم أو بناء على طلب من قائدي السفن الحربية التركية أو أي سلطة عثمانية أخرى، ذلك دون تفرقة بين أعلام الثلاث قوى، ودون تحيز للإجراءات المذكورة في بند رقم «٧» وضمن اختصاصات مسئولي القنصلية(٥).

١٠. لا تغيير في الموقف الحالي قانونياً وعملياً فيما يتعلق بتهريب السلاح والذخيرة التي يتم تنزيلها من السفينة إلى البر، ذلك بالإشارة إلى تلك الحقوق التي قد تكون ضمن اختصاص الحكومة العثمانية من خلال الاتفاقيات الدولية الحالية (٦).

١١. قائدو السفن الحربية العثمانية الذين يشكون في أن السفينة تحمل علم أي

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 91 p 052 F
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 91 p 052 F
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 02 p 052 F
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 02 p 052 F
(٥) المصدر السابق.
(٦) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 02 p 052 F

من القوى الثلاثة المذكورة سابقاً تقوم بتهريب السلاح أو الذخيرة يمكنهم أن يصطحبوا السفينة حتى يقابلوا سفينة حربية أو حتى يصلوا إلى ميناء به وكيل القنصلية التابع للقوى المذكورة، وهؤلاء المسؤولون يتابعون التحقيق في القضية حسب الصلاحيات الممنوحة لهم وفق الاتفاقية الحالية، وإذا كانت النتيجة سلبية فإن الحكومة العثمانية ستصبح مسئولة عن دفع غرامة التأخير بواقع ٥ ليرة ذهبية تركية عن كل يوم تبدأ من يوم توقيف السفينة إلى يوم عودتها إلى نفس النقطة التي أجبرت عندها على الخروج عن مسارها، هذا التعويض لا يعفي من الالتزام بتصليح أي تلف يحدث للسفينة الموقوفة[١].

١٢.المراكب الشراعية التي تلجأ لميناء لا يوجد به مسؤول جمارك عثماني باستثناء الحالات القهرية، ويُشك أنها تهرب سلاح أو ذخيرة يمكن اصطحابها من قبل إحدى السفن الحربية الخاصة بالقوى الأربعة إلى ميناء يوجد به وكيل للقنصلية تابع للدولة التي تنتمي إليها المركب[٢].

١٣.أي اختلاف في الرأي في أثناء تنفيذ الاتفاقية يجب أن يُفصل فيه بموافقة القوى الأربعة من خلال القنوات الدبلوماسية.

١٤.مدة الاتفاق الحالي سنة واحدة تتجدد كل ستة أشهر، إلا إذا ألغته رسمياً إحدى القوى الأربعة يمكن أن يبطل العمل به حسب أي من الظروف التالية:

أ. إذا أصبح الوضع في اليمن طبيعياً مرة أخرى[٣].

ب. إذا قدمت السلطات العثمانية شكاوى تخص موضوع الاتفاقية الحالية وتعتبرها القوى الثلاثة إيطاليا وفرنسا وإنجلترا شكاوى

من خلال هذا البنود يتضح أن سلوك الدول الأوربية اتسم بالخداع نظراً لأنها هي التي تمد قوات الإدريسي واليمن بالسلاح، وفي نفس الوقت ترى أنه من الضروري إقناع الدولة العثمانية بعدم المشاركة في هذه الأزمة الخطيرة، لاسيما وأن هناك مساعدة واضحة من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا للإدريسي، وبالتالي هناك جدية أوربية في طرد العثمانيين خاصة بعد دخول الحرب العالمية لجانب ألمانيا، لذا لجأت إلى هذا الاتفاق وإن رفضت فرنسا التوقيع على الاتفاق فقد قررت إيطاليا وبريطانيا الموافقة على ذلك مع تقدير موقف فرنسا واحترامه باعتبارها موجودة ضمن الاتفاق لاسيما وأن فرنسا بالأساس ليست لها أطماع كبيرة في

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 02 p 052 F
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 02 p 052 F
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 02 p 052 F

البحر الأحمر . وانتقلت بعدها الأنشطة الألمانية بعد هزيمتها في الحرب الأوربية إلى شرق إفريقيا في تنجانيقا (تنزانيا) وأوغندا في شرق إفريقيا والهروب لمنطقة الخليج العربي[(١)].

كل هذا كان يمثل خروجًا لألمانيا من المشهد، لاسيما وقد سقطت الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، وتقيدت بموجب معاهدة « سيفر».

رأت ألمانيا أن كسب بعض المصالح في الخليج بالتوافق مع إنجلترا أهم كثيراً من علاقات بتركيا الجديدة خاصة، وأن تحقيق ألمانيا لمصالحها سيستمر سنوات مع اقتراب نهاية الدولة العثمانية فارتضت ألمانيا التعاون مع بريطانيا والتفاهم معها عن القبول بالدفاع أو مساندة الدولة العثمانية، في ظل ارتفاع احتياجات ألمانيا من النفط والمادة الخام [(٢)].

ثالثاً: جهود الدولة العثمانية في حماية جزر فرسان وموقف الأوربيين منها:

رأت الدولة العثمانية أن تحافظ على جزر فرسان من الأطماع الأوربية، لاسيما وأن إيطاليا وبريطانيا تتجدد أطماعهما فيها، وتأتي فرنسا في مرتبة ثانية، لذلك ينبغي هنا أن نشير للإجراءات العثمانية للحفاظ على جزر فرسان بيدها ثم نحاول إلقاء الضوء على موقف الدول الأوربية وذلك على النحو الآتي:

١. أزمة تهريب السلاح لأعداء الدولة العثمانية:

من القضايا التي واجهت الدولة العثمانية موضوع تهريب السلاح من شرق إفريقيا إلى الإدريسي والأشراف في مكة المكرمة، وكانت تلك الأسلحة تأتي إلى المنطقة في جازان وجزر وفرسان عبر جيبوتي، حيث تقوم فرنسا بتوصيلها إلى تلك المنطقة، كما أن بريطانيا كانت تأتي بها إلى عدن عن طريق قبيلة «الصبيحة» ومنها للبلاد التي تحتاج للسلاح [(٣)].

لذا نستطيع القول إن بروز الخلاف بين العثمانيين والشريف الإدريسي في عسير، والذي كان يسيطر على جازان وأبي عريش وجزر فرسان، كانت لها أسبابها المتمثلة في تحريض إنجلترا للإدريسي، واحتياج الإدريسي لبعض الموارد الاقتصادية الإضافية التي - سنتعرض لها في الفصل التالي - وعجز الدولة العثمانية عن تحقيقها، كما كانت هناك كذلك مشكلة أكبر تتمثل في رفض الإدريسي الوجود الألماني في جزر فرسان، وهو الموضوع الشائك شديد الخطورة،

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 74-44p/555 /2/51/R/ROI
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 332B/81/SP/L/ROI
(٣) هارولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ٧٠١.

لاسيما وأن ألمانيا قد اتجهت للسيطرة والاستيطان في الجزر مما أغضب الإدريسي بصورة كبيرة في حين لم تنظر ألمانيا للإدريسي وغضبه بسبب علاقتها القوية مع الدولة العثمانية ذاتها [١].

كانت الدول الأوربية بما فيها الدولة العثمانية بدأت في الحصول على السلاح من شرق إفريقيا ومن عدن ومن الهند وغيرها من المناطق [٢]لاسيما وأن البحر الأحمر كان القاسم المشترك في تلك القضية، وحصلت إنجلترا وإيطاليا على أموال ضخمة من جراء تلك التجارة ، وكانت جزر فرسان إحدى أخطر مناطق تهريب السلاح إلى داخل الجزيرة العربية سواء للعثمانيين الذين كانوا في حاجة للسلاح فعليًا أو ألد أعدائهم من القوى الأوربية الممثلة في إنجلترا وإيطاليا، فضلاً عن الإدريسي والأشراف، لذلك وفي ظل احتياج الدولة العثمانية للسلاح رأت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فرض قيود على نقل السلاح لاسيما قبل الحرب العالمية الأولى[٣].

٢. حق الدولة العثمانية في تفتيش السفن الأجنبية:

تناقشت الدول الأوربية في مدى حق الدولة العثمانية في تفتيش السفن الأوربية، فقد وافقت فرنسا على هذا الحق، بينما كانت إيطاليا وبريطانيا ترفضان قيام الدولة العثمانية بتفتيش السفن الأوربية في محيط جزر فرسان وسواحل عسير واليمن، لذا دارت مناقشات ومراسلات حول هذه القضية بدأت في لندن في مايو ١٩١١م، من خلال رسالة إلى السفير الإيطالي في لندن بخصوص الموقف من الإجراءات التي يرغب الباب العالي في اتخاذها لوقف تقدم السلاح غير المشروع إلى اليمن، قال فيها:» أتشرف أن أبلغك أنه قد وصلتني المزيد من المراسلات من السفير الفرنسي بهذا الخصوص، حيث أعلن فيها أن الحكومة الفرنسية عرضت إرسال سفينة إلى البحر الأحمر لتفتيش مراكب الداو الشراعية المبحرة تحت العلم الفرنسي في المنطقة

البحرية العثمانية، لكن لم تقبل الحكومة التركية ذلك العرض، وفضلت المقترح المقدم سابقاً من قبل الحكومة الفرنسية» [٤].

كما رأت الخارجية الإنجليزية ممثلة في سير «جراي» ضرورة إرسال سفن

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 4-44p/555 /2/51/R/ROI

(٢) هارولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ٨٠١.

(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 54 p 052 F

(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 32p 052 F

ملكية لنفس هذا الغرض، كما قررت أيضا إقناع الحكومة الإيطالية والفرنسية بأن تبلغ الحكومة العثمانية بالسماح للداو بالدخول إلى أي ميناء في حالة الاضطرار بسبب الطقس دون أي عقوبة (١).

ومن جانب آخر أرسل الوكيل السياسي البريطاني في أفريقيا بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩١١م رسالة لكل من السفير التركي بتاريخ ٢٢ أبريل وإلى السير «أف بيرتي» ممثل إيطاليا في عصب ومصوع (٢) بتاريخ ٦ أبريل ١٩١١م وكذا «مستر آتش.آ. «بايت» القائم بأعمال المفوض الفرنسي في الصومال، وهو حالياً في عطلته في بلاده، قد تم استشارته فيما يخص مقترح الحكومة الإيطالية بالتأكد من أن السلاح لا يصدر إلى مناطق نفوذ العثمانيين في البحر الأحمر، ولا تقترب من الموانئ التي تسيطر عليها الدولة العثمانية(٣)، وبالتالي لا يحق للدولة العثمانية التفتيش ومراقبة السفن البريطانية .وأكد أنه مع افتراض أن السلاح يصدر من الأراضي البريطانية الصومالية إلى اليمن فإن «مستر بايت» يشك في أنه وفقاً للتشريع الحالي يمكن منع مراكب الداو إذا تأكد عدم حملها للسلاح إلى موانئ جزر فرسان وما حولها، لأغراض بريئة فيمكن أن ترفض، ويرى أنه حتى إذا طبقت الإجراءات المقترحة من قبل الحكومة الإيطالية، فلن يمنع ذلك مراكب الداو من تهريب السلاح إلى الموانئ المذكورة(٤).

وقد أوضح على سبيل المثال أن مراكب الداو يمكن أن تزود بشهادة من ميناء «بربرة» إلى ميناء المخا وميدي وفرسان ويمكنها بعد مغادرة ميناء «بربرة» مصادرة السلاح المهرب في أي نقطة على الساحل الصومالي، ليسلمه بعد ذلك لإحدى تلك الجزر في مكان لا يوجد به مسئولو جمارك، وبعدها تتابع إلى «مخاء» حيث يظهر أصحابها الأوراق الرسمية التي توضح أن تجارتها سليمه (٥) لأن عدم وجود مسئولي جمارك في الأماكن التي يمكن أخذ السلاح منها، وتسليمه مرة أخرى يجعل من المستحيل إثبات أن الداو قد انحرفت عن مسارها السليم. لذا تطالب بريطانيا الدولة العثمانية بتشديد الرقابة من خلال إدارتها

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 73p 052 F

(٢) هي مدينة في إريتريا وأصبحت الميناء الرئيس لها على البحر الأحمر وكان مقر الإدارة في أثناء الاحتلال الإيطالي منذ سنة ١٨٨٥م، حسن مكي، المقاومة السياسية في إرتريا، مرجع سابق، ص١١. للمزيد تقرير عن المدينة في كتاب. عثمان صالح سبي، تاريخ إرتريا، (القاهرة: المكتب المصري، ١٩٩٨م)، ص١٥٨-١٦٠.

(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 73p 052 F

(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 73p 052 F

(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 83p 052 F

لجزر فرسان وباقي الأماكن الأخرى [١]. وأما بخصوص الإجراءات التي ستتبعها الحكومة البريطانية والفرنسية والإيطالية في هذا الأمر، فقد أرسل الوكيل السياسي البريطاني في أفريقيا نسخة من خطاب الإدارة المسئولة عن ذلك في حكومة جلالة الملك، ملتمساً أن النظام الذي اقترحته الحكومة الفرنسية يجب اتباعه في الوقت الحالي وفقاً للشروط التي ترغب بتنفيذها الحكومة الإيطالية [٢].

كما أرسل وزير الخارجية البريطاني السير «جراي» كذلك رسالة إلى توفيق باشا بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩١١م أوضح خلالها أن السفينة الملكية « بروسربين» سوف تتجه في المستقبل القريب إلى ساحل اليمن إذا تم طلبها حيث ترسو في جزر فرسان، كما أوضح كذلك أن الحكومة الفرنسية سحبت عرضها للحكومة العثمانية بإرسال سفينة حربية إلى سواحل اليمن، ووفقاً لهذه الظروف فإن «سير جراي» لا يري ضرورة توجه السفينة الملكية « بروسربين « إلى هذه السواحل لعدم استفزاز الدولة العثمانية [٣].

جاء الرد الإيطالي بمذكرة من الوزير الإيطالي «فيرست دراجومان» للباب العالي لأن المسألة تمت مناقشتها مع السفراء الأتراك في كل من روما وباريس ولندن، وهو يعتبر المسألة قراراً من حكومته [٤]، وهو ما تضمنه رد السفير الفرنسي في إسطنبول حين

قال: إن الحكومة الفرنسية أعربت للباب العالي عن رغبتها في إرسال سفينة بحرية لتفتيش مراكب الداو المبحرة تحت العلم الفرنسي في الحدود البحرية العثمانية في البحر الأحمر [٥].

في شهر فبراير أبلغت الحكومة العثمانية من خلال سفرائها الحكومة الإيطالية وبعدها الحكومة الفرنسية وحكومة جلالة الملك، أنها قد أعطت تعليمات للسلطات في اليمن من أجل أن تجعلهم يقومون بمراقبة هذا الساحل بأن يراقبوا المراكب الأجنبية التي تدخل إلى الأماكن التي ليس بها مسئولو جمارك، وتشك الحكومة في كونها تستخدم في التهريب، ويصادرون أي أشياء ممنوعة يمكن أن تكون على متنها. وكانت وجهة نظر الحكومة الإيطالية بألا يقبلوا مطالب الباب العالي

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 83p 052 F
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 93p 052 F
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 14p 052 F
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 68 p 052 F
(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 19-09 p 052 F

لثلاثة أسباب [١].

١- مبدأ حصانة العلم فهو معترف به على النطاق الدولي من قبل كل القوى الأوربية بالنسبة لتركيا، وهذا المبدأ مُعترف به بكل وضوح في البند رقم (٧) من معاهدة "أدريا نوبل» لعام ١٨٢٩م، والذي يمتد إلى كل الولايات التي تتمتع بفوائد البند الخاص بالدولة الأكثر تفضيلاً [٢]، والذي تم الاتفاق عليه بالقوة وفق المعاهدة "روسو التركية" للتجارة في «بلطة ليمان» المؤرخة في ١٨-٣٠ أبريل لعام ١٨٤٦م، وأيضاً من خلال تطبيق المعاهدة التي تلتها في عام ١٨٦١م [٣]. وأضيف أن حق دخول وتفقد السفن الأجنبية طالبت به السلطات العثمانية كثيراً ودائماً ترفض الحكومات الأجنبية [٤]، ومعنى هذا أنه لم تكن المرة الأولى التي ترفض الدول الأوربية تفتيش السفن، أو مراقبتها، بل يعود ذلك إلى رفض تلك الدول الأوربية لقانون الجمارك العثماني الصادر سنة ١٨٩٢م ، والذي يتيح لمسئولي الجمارك بتفقد السفن الأجنبية بعدما أُعطى ذلك قنصل القوى السياسية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، إلا أن تلك القوى السياسية لم تقبل التتبع والتفتيش رغم التواصل الذي تم معهم، وبدلاً من ذلك قبلوا قانون ١٨٦٣م والذي يختص بإجراءات الجمارك الاوربية، الذي لا يتضمن أي بند بخصوص ذلك الأمر [٥]، ومعنى هذا أن الحكومات الأوربية لم تقبل القانون الجديد ولم تعترف به مطلقاً .

كما أن الدولة العثمانية لا تستطيع المطالبة بتطبيق قانون «بروكسل» العام ١٨٩٠م (وهي موقعة عليه) فيما يخص مسألة حق التفتيش، حيث إن هذا الحق مرتبط بوجود معاهدات خاصة (بند ٤٢، ٤٥) وهي غير موجودة إذا كانت إيطاليا هي المعنية [٦]، زمن خلال ذلك فإن شروط توقيع هذا القانون لم تكن لتمنح حقوقاً للدولة العثمانية أكثر أو مختلفة عن حقوقها المتعارف عليها وفق اتفاقيات الاستسلام [٧].

لذلك فإن حق التفتيش في المياه الإقليمية لا يمكن المطالبة به، حيث أن بند رقم ٤٢ يتطلب بوضوح وجود عدة أشياء، بمعني أن الشرط القضائي الخاص بالسفن الأجنبية في المياه الإقليمية العثمانية يبقي كما هو سابقاً رغم القانون

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 311p 052 F
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 311p 052 F
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 411p 052 F
(٤)الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 411p 052 F.
(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 411p 052 F.
(٦) المصدر السابق.
(٧) الإرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 511p 052 F

(قانون بروكسل)، ولا يمكن أن يكون هناك أية قيود على حق حصانة العلم من خلال قبول قانون ١٨٩٧/٦/١٠م [١]

كما أنه لا يحق للسلطات العثمانية تفتيش منازل الأجانب حينما تكون على بعد (٩) ساعات سيراً من أقرب قنصلية، هذا النص لا ينطبق على السفن الأجنبية حيث أن الاتفاقية الملحقة بالقانون تنطبق فقط على منازل الأجانب، الذين منحوا بموجب نفس القانون الحق في الحصول على الممتلكات العقارية داخل الإمبراطورية العثمانية. وأصل حصانة السفن يمكن أن يوجد في المبدأ العام المرتبط بحصانة المنازل، لذا فإن قانون (٧) صفر لا ينطبق على الوضع الحالي، والاستثناء الوحيد الذي تم القيام به كان لضرورة وقف جرائم خطيرة بعينها، والتهريب لا يمكن أن يندرج من ضمنها [٢].

٢- وعلى جانب آخر فقد لاحظت حكومة بريطانيا ضرورة الفصل أمام محكمة في النزاع الخاص بأن السفينة التي تقترب من مكان ما ليس به مسئولو جمارك أو تقوم بأي دلائل من هذا القبيل تثير الشك في أنها متورطة في التهريب [٣].

وبالإضافة إلى ذلك فإن الأمر الذي أصدرته الحكومة العثمانية باعتبار أي مركب تقترب من الميناء - يقصد جزر فرسان - ليس به مسئولو جمارك متورطة في التهريب يعد مناقضاً لكل مبادئ الحق والعدالة من جانب، ومن جانب آخر يتعارض مع المبدأ المذكور في المعاهدات التجارية المُفّعلة في الوقت الحالي، والتي تطبق على كل الحكومات وفق «قوانين التضامن»، أما البند رقم (١٨) في المعاهدة الإيطالية التركية بتاريخ ١٨٦١/٠٧/١٠م يوضح أنه لا يمكن مصادرة أي بضائع على أنها مهربة دون إثبات ذلك بالقانون وبما لا يدع مجالاً للشك، وهذا يؤكده قانون الجمارك العثماني لعام ١٨٦٣م والوحيد الذي قبلته أو اعترفت به القوى الدولية [٤].

٣- الأوامر التي أعطاها الباب العالي لولاية اليمن منذ عام ١٩٠٤م و١٩٠٥م للعمل بها، والتي بقيت حتى خروج العثمانيين من فرسان، كانت منبثقة من هذا الحق فيما يخص علاقة تركيا بالمراكب الأجنبية المبحرة في البحر الأحمر، مما يعني أن هذه الأوامر استندت إلى القانون الدولي المتفق عليه، ومنعت نهائيًا اعتقال المراكب الشراعية الأجنبية المتواجدة في أعالي البحار أو المياه الإقليمية،

(١) المصدر السابق.
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 511p 052 F
(٣) المصدر السابق.
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 511p 052 F

وسمحت بتدخل السلطات المحلية بغرض المصادرة فقط في حالة المركب التي تفرغ بضائع مهربة، أو ممنوعة، وتحاول الهرب أو تنقل السلاح (١).

هناك نصوص تحمل نفس التصور تم إدراجها في قوانين الجمارك بتاريخ (٢٤) نوفمبر لعام ١٨٩٢م لكن تبقى الحقيقة قائمة على أن هذه القوانين لن تقبلها القوى الأجنبية الأوربية المتواجدة في البحر الأحمر، ويعنى بها تحديداً بريطانيا وإيطاليا في ظل ضعف التواجد الفرنسي، لذلك انتظرت بريطانيا رداً من حكومة الباب العالي، إما لتغيير القانون، أو أي صورة من صور التفاوض، للحفاظ على السفن التي تتجه لجزر فرسان وما حولها (٢).

كما أن حكومة جلالة الملك أوضحت أنها على استعداد للتعاون بدرجة ما مع الدولة العثمانية لمنع تهريب السلاح عبر الساحل اليمني، إما عن طريق الاتفاقات الموجودة بالفعل بين إيطاليا وإنجلترا وفرنسا، أو عن طريق مراقبة مراكبها بواسطة سفينة حربية أو من خلال طرق خاصة، أو مؤقتة، وهي إصدار تعليمات للسلطات المحلية بعدم إصدار شهادات للمراكب

الشراعية إلا إذا التزمت بالموانئ التي بها مسئول جمارك، ويمكن تطبيق ذلك في ظروف السياسة الحالية في شبه الجزيرة العربية (٣).

وأعلنت حكومة جلالة الملك أنها لن تتنازل بأي طريقة عن مسألة المبدأ الذي يؤثر على المكانة، وينبغي الحفاظ بشكل كامل

على المصالح المشتركة والاتفاقات الخاصة بالبحر الأحمر بين إيطاليا وإنجلترا، ولمنع أي إساءة تؤدي إلى أحداث خطيرة (٤).

من هنا رأت حكومة جلالة الملك أن الحكومة البريطانية ستوافق على هذا الرأي، وسوف تراعي المصلحة المشتركة عندما ترسل ردها للحكومة العثمانية وفق نفس الاعتبارات في ٦ أبريل ١٩١١م ، (٥) مما دعا الخارجية البريطانية إلى مراسلة سلطاتها المحلية بخصوص اقتراحها للإجراءات التي يجب أن تتبع لمنع إرسال السلاح إلى اليمن من الأراضي البريطانية ، فضلاً عن وعدها للعثمانيين

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 511p 052 F
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 811p 052 F
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 911p 052 F
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 911p 052 F
(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 021p 052 F

ببذل قصارى جهدها لمنع تسليم السلاح في سائر أنحاء اليمن وعسير وجازان بما فيها جزر فرسان، أو الأماكن التي يمكن إدخال السلاح منها إلى البلاد، وأن سفينة حربية ستوضع هناك. وقد أمر وزير خارجية المستعمرات مفوض أرض الصومال بأن يتخذ أي إجراء ضروري من شأنه أن يمنع تهريب السلاح، لكن من المعتقد أن القليل من السلاح (إذا وجد) ينقل من هذه المستعمرة إلى اليمن، فسيكون خارج إرادة بريطانيا (١)، كما أعلنت بريطانيا أن هذه الإجراءات تضاف لدور أمني يتمثل في إجراءات مشددة تقوم بها البحرية البريطانية في البحر الأحمر لكبح تهريب السلاح غير المشروع بأي صورة تضايق الدولة العثمانية، أو تقف في وجه مصالحها (٢).

كما أبلغ السفير العثماني في روما سعادة الماركيز الإيطالي " دي سان جوليانو» رسمياً أنه لكي تستطيع السلطات في اليمن من مراقبة الساحل بشكل فعال فإن الحكومة قد أمرتهم باعتبار السفن الأجنبية التي تدخل إلى الأماكن التي ليس بها مسئولو جمارك متهمة بالتهريب، وعليهم بتفتيش المركب ومصادرة الممنوعات التي يمكن أن تكون على متنها (٣).

كما أرسل السفير العثماني في نفس الوقت قائمة بالأماكن التي بها مسئول جمارك، وطلب من الماركيز اتخاذ الإجراءات التي تتيح للمراكب الشراعية التي تحمل العلم الإيطالي بالتواجد في هذه الأماكن، كما أن سعادة الماركيز يريد أن يعلم هل هذه المراسلة قد تمت مع الحكومة البريطانية، وهو يأمل أن يظل الاتفاق مستمراً في هذه المسألة الحرجة. ولأول وهلة، ولأسباب واضحة فإن هذا المقترح غير مقبول من قبل الحكومة الإيطالية (٤)

وأبرق السفير الإيطالي بأن الحكومة التركية تواصلت مع روما بأن كل مراكب السنبوك الموجودة في أي مكان على الساحل اليمني، ما عدا الموجودة في الأماكن التي حددتها الحكومة العثمانية – سيتم مصادرتها ومصادرة شحنتها، وبالتبعية هذا التواصل تم أيضاً مع باريس. وردت الحكومة الفرنسية بأنها لن تعترف بهذا التصرف وبأن أي مركب سنبوك يتم توقيفها يجب أن تأتي إلى جدة،

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 321p 052 F
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 421p 052 F
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 931p 052 F
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 041p 052 F

وأن تحاكم في وجود نائب القنصل الفرنسي [١].

وكان هذا اعترافاً بأن حدود الحصار اتسعت لتشمل ميدي وجزر فرسان، وليس جنوب البحر الأحمر فقط، كما أرسل «جراي» نسخة من مذكرة السفارة التركية التي تطلب فيها من الحكومة إصدار أوامر خاصة للسلطات تخص منع استيراد السلاح إلى اليمن عبر البحر من الأراضي البريطانية [٢]، كما طالب بإرسال المذكرة لحكومتي مصر والسودان لمساعدتهم في الحفاظ على الإجراءات المعتادة في منع مغادرة المراكب الشراعية للموانئ المصرية والسودانية، وهي محملة بالسلاح [٣].

وجاء الرد البريطاني إلى السفير التركي حول مذكرته التي يطلب فيها من حكومة جلالة الملك أن تصدر تعليمات خاصة للسلطات بمنع استيراد السلاح إلى اليمن من الأراضي البريطانية عبر البحر. وبناء على أمر اللوردات المفوضين بالأميرالية أرسل لعلم واطلاع وزير الخارجية أنه تم قصر التحرك البحري على خليج عدن، وتم توجيهه بشكل أساسي وكامل لمواجهة التهريب غير المشروع للسلاح إلى أرض الصومال [٤].

ومن المفترض أن طلب السفير العثماني لم يشر إلى العمليات التي تتم في أعالي البحار، مثل اتخاذ بريطانيا إجراءات تمنع تصدير السلاح إلى اليمن، كما يمكن لمكتب الهند تقديم المزيد من المعلومات بخصوص الإجراءات التي تمت بهذا الخصوص نسخة من هذا الخطاب تم إرسالها إلى مكتب الهند والمكتب الاستعماري[٥].

أبلغ السفير التركي سير إدوارد «جراي» أن سفينة حربية عثمانية ستتواجد في البحر الأحمر لمنع استيراد السلاح إلى اليمن. وهو يأمل أن تقدم حكومة جلالة الملك-كما هو حالها في مواقف سابقة – كل ما تستطيع لمنع الاستيراد غير المشروع للسلاح [٦]، وقد طلب سير «نيكلسون» من «توفيق باشا» إرسال مذكرة بخصوص هذا الموضوع. وعبر عن أمله ألا تتعرض السفن التركية في أثناء

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 341p 052 F
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 541p 052 F
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 541p 052 F
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 741p 052 F
(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 741p 052 F
(٦) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 941p 052 F

عملها إلى أي سفينة بريطانية، وإلا سيتسبب ذلك في مشكلات [١]، لذلك قرر وزير الخارجية إرسال سفينة حربية بريطانية إلى منطقة عدن في الوقت الحالي، وسأل هل يمكن للوردات عمل الترتيبات وفقاً لذلك لتقوم بالرقابة [٢].

كما اتصل السفير الفرنسي بمكتب الخارجية يوم ٢٠ يناير، وقرأ السير نيكلسون تلغرافاً من السفير الفرنسي في روما يخبره بقلق وزير الخارجية الإيطالي من وجود سفينة حربية تركية في البحر الأحمر لمنع تهريب السلاح مع سكان الحجاز وعسير، مما دفع السيد «دي سان جليانو»» Di San Giuliano» بالاستفسار عن إمكانية انضمام فرنسا لإيطاليا في إرسال سفينة، أو سفن لمراقبة السفينة التركية[٣]

أجاب سير «نيكلسون» أن حكومة جلالة الملك لم تصلها أية معلومات بخصوص إرسال سفينة تركية. وهو لا يعرف ما إذا كان هناك اعتراض على الخطوات التي تتخذها الحكومة العثمانية لمنع تهريب السلاح، طالما هم لا يتدخلون مع السفن البريطانية. وإذا وقعت حادثة ما بالفعل فإن التعامل معها سيتم حسب الظروف، لكني أشك في أن الحكومة سترسل سفينة لمراقبة ما تقوم به السفينة التركية إلا إذا حدث ما يستدعي ذلك القرار الخطير.

كانت بريطانيا تتخوف من أنه إذا كانت هناك شائعات لا أساس لها تدعي على الحكومة البريطانية دعمها لأية اضطرابات في منطقة الحجاز، لذلك إذا أرسلت سفينة بريطانية لمراقبة السفينة التركية، فإن ذلك سيثير الشك وإذا حدث من السفينة التركية أي تصرف غير مناسب، فإن الحكومة بالطبع سترسل سفينة إلى الموقع على الفور، لكن ليس خلاف ذلك [٤].

كما أرسل سير «جراي» مرة أخرى إلى: السفير الإيطالي في لندن يستفسر عن التواصل بين الحكومة العثمانية وحكومة جلالة الملك بخصوص رغبتها في إبرام اتفاق تكون فرنسا وإيطاليا أطرافاً فيه بغرض تسوية مسألة التعامل مع المراكب الشراعية (الداو) والسفن الأخرى الموجودة في البحر الأحمر وخليج عمان [٥].

كما أبلغ «جراي» نظيره الإيطالي بعدم وصول توضيحات من السفير العثماني

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 051p 052 F
(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 151p 052 F
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 511p 052 F
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 511p 052 F
(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 351p 052 F

حول هذا الموضوع، وعندما يتم التواصل مع تركيا سيكون الرد واضحاً، وحكومة جلالة الملك على استعداد لعمل أي شيء للمساعدة في منع تهريب السلاح من الموانئ التي تحت سيطرتها إلى الأراضي التركية، وتسأل ما هي الطريقة التي يمكن أن تساعد بها الحكومة العثمانية [١].

كما قدم «جراي» مذكرة إلى الماركيز الإيطالي Imperiali يوم ١٩١١/١/١٨م حيث أبلغ السفير الإيطالي في إسطنبول حكومته بأن الحكومة العثمانية يفترض أنها على وشك أن تصل إلى اتفاق مع بريطانيا وإيطاليا وفرنسا بغرض تسوية مسألة التعامل مع المراكب (الداو) والسفن الأخرى في البحر الأحمر، وما يؤكد هذا أن الحكومة العثمانية أعطت تعليمات لسفيرها في لندن بتقديم مقترحات لمكتب الخارجية، لأن حكومة بريطانيا ترغب في متابعة هذه المسألة بالاتفاق مع حكومتي بريطانيا وفرنسا، كما أعطيت تعليمات للسفارة الإيطالية أن تبلغ مكتب الخارجية بالمقترحات التي قدمتها الحكومة العثمانية للسفارة الإيطالية في إسطنبول، وأتشرف بأن أستفسر عن الخطوات التي قد تمت مع الحكومة البريطانية. وما هو رد فعل الحكومة البريطانية بخصوص هذه المسألة [٢].

من خلال ما تقدم يتضح أنه حتى سنة ١٩١٤م ، كانت الدولة العثمانية تقاوم الإجراءات الإيطالية في جزر فرسان وميدي والحديدة والمخا وكمران وغيرها من الموانئ التي تقع على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر، وأن الدولة العثمانية كانت متنبهةً كثيراً لسياسة الأطماع الإيطالية، بل والتراخي والخداع الإنجليزي بالتعاون مع الإيطاليين ضد مصالح الدولة العثمانية، إلا أن حالة التراجع التي كانت عليه الدولة العثمانية لاسيما عقب إعلان الحرب العالمية الأولى، جعل الدولة في وضع سياسي وعسكري صعب مما حقق معه الإيطاليون والبريطانيون ما كانوا يبتغونه من حصار ومنع وصول الأسلحة إلى جزر فرسان، وتقييد عدد الجنود في فرسان لأقل عدد ممكن.

٤. الموقف الأوربي من سياسة الدولة العثمانية:

بعد خروج ألمانيا من الصراع على جزر فرسان، فإن الموقف الأوربي تمثل في محاولات إيطاليا ضم جزر فرسان بينما لم تكن بريطانيا راضية، لذلك اتخذت موقفا من هذه الأحداث وهو ما ينبغي أن يبرز في الصفحات الآتية:

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 451p 052 F

(٢) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 391/01/SP/L/ROI 531p 052 F

أ. المحاولات الإيطالية لاحتلال جزر فرسان في أثناء الحكم العثماني لها:

تعددت آراء المؤرخين حول تحديد بداية الاتفاق الإدريسي الإيطالي، وتباينت الآراء حول الطريقة التي بدأ بها هذا التعاون، وهنا سأورد أهم الآراء بهذا الخصوص:

الرأي الأول : يقول أصحاب هذا الرأي أن السيد محمد بن على الإدريسي في أثناء إقامته بالقاهرة التقى بالسيد محمد بن على العلوي(١) المترجم بالقنصلية الإيطالية في القاهرة والذي أغراه بالقيام بدور سياسي في منطقته ضد العثمانيين لصالح الإيطاليين ولصالح نفسه أولاً وأخيرًا، ويبدو أن هذا العرض قد وقع في نفس الإدريسي موقعاً مهماً(٢) وفي الواقع أن هذا الرأي يثير الكثير من علامات الاستفهام، فهذا الرأي إذا أخذنا به فإن هذا يعني أن إيطاليا كانت تخطط قبل الحرب الطرابلسية للتعاون مع الإدريسي، فالمعروف أن هذا الاتفاق قد تم في عام ١٣٢٣هـ ١٩٠٥م (٣) والحرب الطرابلسية قامت عام ١٩١١م(٤) وذلك يعني أن إيطاليا في تعاونها مع الإدريسي كانت ترمي إلى حماية موانئها وتجارتها على الضفة الغربية للبحر الأحمر المقابلة للموانئ العسيرية من قبل أن تفكر في استخدام الإدريسي كورقة ضغط على العثمانيين، أو أن إيطاليا كانت تعلم أن الصدام قادم قبل الحرب الطرابلسية، فكانت تعد العدة لهذه الحرب، ومن ضمن الاستعداد التعاون مع الإدريسي(٥).

ويبدو أن السيد محمد بن على الإدريسي لم تكن رحلته خارج وطنه التي استمرت حوالي إحدى عشرة سنة من أجل طلب العلم كما أشيع، وإنما كان بجوار طلب العلم بذور فكر سياسي كان يلتمسه الإدريسي ويبحث عنه طوال مدة الرحلة(٦).

ومما يقوي هذا الرأي أن السيد محمد بن على الإدريسي كان له أقارب يقيمون في القاهرة على رأسهم ابن عمه السيد مصطفى بن عبد العال الإدريسي(٧)، ومن المؤكد أن لهم علاقات قوية مع القنصليات الأجنبية في القاهرة، فلا يستبعد

(١) أميرة علي المداح، المخلاف السليماني تحت حكم الأدارسة وجهود الملك عبدالعزيز لضم المخلاف للمملكة العربية السعودية، (القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)،ص٢٠٧ص٢١٠.
(٢) دلال، البيان في تاريخ جازان، ج٢، مرجع سابق، ص١٤٨. سالم، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص١٨٠.
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 4.p /a22B/81/SP/L/ROI.
(٤) يوسف حسن العارف، العثمانيون وحكومة الأدارسة في عسير، (جدة: دار أبو المجد للطباعة، ١٩٩٥م)، ص٤٩.
(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 1.p /b1/22B/81/SP/L/ROI.
(٦) دلال، البيان في تاريخ جازان، ج٢، مرج سابق، ص١٤٩.
(٧) بالدري، القوى والامتيازات، مرجع سابق، ص٤.

أن تكون الرغبة والطموح السياسي ليس محصوراً في نفس وهوى السيد محمد الإدريسي فقط وإنما في نفوس أفراد الأسرة الإدريسية كاملة، وأن من أقنعه بها هم بعض أفراد أسرته ممن لهم علاقات بالقنصليات الأجنبية في مصر [١].

الرأي الثاني: هناك رأي آخر يقول إن الاتصال والاتفاق تم بين الإدريسي والسلطات الإيطالية عن طريق التجار اليمنيين [٢] الذين كانت تربطهم علاقات تجارية واسعة بمواني تهامة خاصة قوز الجعافرة ومصوع [٣]. وهذا الرأي لا يمكن تجاهله، خاصة إذا علمنا أن التجارة كانت مزدهرة بين الموانئ العسيرية، ومنها جزر فرسان، مصوع وعصب ودهلك وكافة الموانئ جنوبي البحر الأحمر، وهذا ما أمكن إنجازه من قبل مجموعة من التجار يحركهم المال كيفما سارت رياحه، فالموضوع ليس صفقة تجارية من المواشي أو شحنة من أقمشة الحرير، بل اتفاقاً سياسياً عظيماً وله حساباته السياسية وسريته وخصوصيته، ولا أعتقد أن هؤلاء التجار سيخولون بمناقشته ومناقشة كل تفاصيله نيابة عن الإدريسي مع إيطاليا[٤].

حتى عام ١٩١٠م [٥] لم يكن هناك أي اتفاق قد تم بين الإدريسي وإيطاليا وهذا يبرر قيام الإدريسي بعقد اتفاقية الحفائر بينه وبين الدولة العثمانية عام ١٩١٠م والذي أعترف فيه بالسيادة العثمانية [٦]. وقامت سياسة إيطاليا في البحر الأحمر وجزر فرسان على مجموعة من الإجراءات التي تمكنت بها من فرض السيطرة على البحر الأحمر، ومناطق الصراع، وأهمها جزر فرسان وجزيرة الصليف اليمنية، حيث قامت سياسة إيطاليا على فرض الحصار على الجزر بهدف السيطرة عليها، وتحت مبررات مختلفة، من أبرز ما كان يهدف إليه الإدريسي السيطرة على الضفة الشرقية للبحر الأحمر، والحصول على تسهيلات في التجارة والحركة الملاحية في البحر الأحمر كما قال بعض المؤرخين[٧] في حين أن إيطاليا كانت تهدف لمزيد من السيطرة على جزر فرسان والشاطئ الشرقي للبحر الأحمر بعد خروج العثمانيين، فالواضح أن الرغبة الإيطالية في السيطرة على جازان وفرسان وعسير كانت قائمة في ظل تواجد بريطانيا حليفاً قويا لهم آنذاك في جنوب البحر الأحمر

(١) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: ROI/L/SP/81/22B/b1/ p.1.
(٢) من أشهر هؤلاء التجار محمد سالم المصوعي وطاهر الشنيتي.
(٣) دلال، البيان تاريخ جازان، ج٢، مرجع سابق، ص٥٠١. سالم، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص١٨١.
(٤) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: ROI/L/SP/81/22B/a/ p.4.
(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: ROI/L/SP/81/B 392/ p. 211, 2
(٦) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: ROI/L/SP/81/22B/a/p.1.
(٧) محمد بن أحمد العقيلي، مذكرات سليمان شفيق باشا متصرف عسير، (أبها: منشورات نادي أبها الأدبي، ١٩٨٤م)، ص٣٣.

واليمن وفي مصر، وبحكم التواجد الإيطالي القوي في مصوع وعصب، في أثناء الحرب العالمية الأولى ولذلك لم تصر إيطاليا على احتلال عسير بجزرها بشكل مباشر بحكم الوجود البريطاني الحليف في اليمن ولعل هذا نفسه ما دعا إيطاليا للتراخي في التعامل مع الإدريسي، مما دفعه هو الآخر للبحث عن بديل ألا وهو بريطانيا، كما سنرى في هذا الفصل، ويدعم هذا الرأي ما أورده «هارولد» مؤلف كتاب ملوك شبه الجزيرة العربية عندما كان مصاحباً لضابط إيطالي قبالة ميناء الحديدة، فسأله «هارولد» قائلاً : لماذا لا تستولي إيطاليا على هذا الميناء ؟ فأجاب الضابط الإيطالي أن هذا لا يسر أصدقائنا البريطانيين بل يكدرهم [١].

وأعتقد أن من أكثر الأمور التي جعلت الإيطاليين يفضلون التعاون مع الإدريسي دون الإمام يحيى حميد الدين هو إطلال الإدريسي على موانئ البحر الأحمر، بينما انحسار نفوذ الإمام في المناطق الجبلية الداخلية [٢]، كما سبقت الإشارة، وأعتقد أن مما يدعم رأيي هذا مطالبة إيطاليا بجزر فرسان في عام ١٩١٨م حينما تغيرت العلاقات مع بريطانيا حليف الأمس في جنوب غرب الجزيرة العربية.

اختلفت آراء المؤرخين، وتباينت، حول أسباب التقارب والتعاون بين إيطاليا والإدريسي، ومما زاد الأمر تعقيداً أن تلك الفترة كانت تعصف بالمنطقة العربية أحداث عسكرية وسياسية مهمة ومفصلية، ولذلك كانت آراء المؤرخين حول أسباب هذا الاتفاق متعددة، فبعض المؤرخين يعزو هذا التقارب إلى أن إيطاليا كان لها طموح كبير في السيطرة على ضفتي البحر الأحمر خاصة الجنوبية منها لاسيما أنها كانت بالفعل تسيطر على موانئ الضفة الغربية من البحر الأحمر مثل عصب ومصوع، فكانت إيطاليا ترغب في الاستفادة من موانئ الإدريسي ومنتجات بلاده [٣]. وأعتقد أن هذا الرأي لا يمكن تجاهله إذا علمنا أن إيطاليا دولة استعمارية لا تقل في فهمها الاستعماري عن بقية الدول الأوروبية الاستعمارية التي في الخليج واليمن والشام والجزائر، فلا غرابة أن تكون موانئ البحر الأحمر العربية مطمعاً والتي تفصلها عنها مسافة بسيطة جداً من مياه البحر الأحمر [٤].

بينما هناك سبب آخر وهو أن إيطاليا كانت قد طلبت من الإمام يحيى حميد الدين

(١) أباظة، عدن والسياسة البريطانية، مرجع سابق، ص٨٤٥.
(٢) هار ولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص٨٦١.
(٣) سالم، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص٤٧١.
(٤) المداح، المخلاف تحت حكم الأدارسة، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

بواسطة أحد التجار النافذين في اليمن [١]، أن يعمل على طرد العثمانيين من البحر الأحمر في عسير واليمن إلا أن الإمام يحيى رفض هذا العرض خاصة بعد أن وقع مع الدولة العثمانية معاهدة دعان عام ١٩١١م كما سبقت الإشارة [٢] والتي انتهت فيها جميع مشكلاته مع الدولة العثمانية، مما دفع الإيطاليين للبحث عن حليف آخر تمثل في شخصية الإدريسي [٣]. ومما يؤكد هذا السبب أن إيطاليا في تلك الحقبة الاستعمارية المهمة لم تتردد في مد يدها لأي جهة تستطيع زعزعة الاستقرار العثماني بما يمكنها من تحقيق حلمها بالاستيلاء على اليمن، وربما كان اتجاه الإيطاليين إلى الإمام يحيى حميد الدين قبل اتجاههم إلى السيد الإدريسي ينم عن معرفة إيطالية بعمق الخلاف المذهبي بين الإمام يحيى حميد الدين الزيدي والدولة العثمانية السنية، فلا غرابة أن تعزف إيطاليا على أوتار المذهبية من أجل تحقيق ما تصبو إليه، ولكن يبدو أن العثمانيين قد تنبهوا إلى تلك النقطة فسارعوا إلى احتواء إمام صنعاء وعقدوا معه اتفاقية دعان - كما سبقت الإشارة - [٤] مما دفع الإيطاليين للاتجاه نحو الإدريسي ويضاف إلى ذلك أن احتلال موانئ الإدريسي ومنها فرسان وميدي على البحر الأحمر، كان أحد أهم الأسباب في تفضيل إيطاليا للإدريسي على غيره من الزعماء المحليين في حكم عسير واليمن، لأنه الأقرب للسيطرة على جزر فرسان القريبة من جزر دهلك - والتي تعد قريبة منها جغرافياً - وبالتالي فإن جزر فرسان أقرب المناطق لعصب ومصوع التي تسيطر عليهما إيطاليا، ومن ثم فإن وصول الإيطاليين إلى جزر فرسان يعني نجاح إيطاليا في السيطرة على البحر الأحمر، بما يحقق مكسباً استراتيجيًا وعسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا [٥]، في حين أن الإمام يحيى كانت مناطق نفوذه تمتد في العمق اليمني أكثر من السواحل البحرية [٦]. وفي العام الذي بدأت فيها الحرب الإيطالية العثمانية حول طرابلس، اتجهت إيطاليا نحو الإدريسي وعقدت معه اتفاقاً وتعاوناً هدفه تشتيت جهود الجيش العثماني.

يضاف إلى ذلك أن إيطاليا أرادت أن تشغل الدولة العثمانية بإشعال نار حرب في جهة جديدة من الجهات التابعة لها حتى تستطيع إضعاف المقاومة العثمانية

(١) يلقب هذا التاجر (تاجر صباح) وكان له نفوذ واسع في لحج وصنعاء وله علاقات تجارية كبيرة مع مصوع وعصب.
(٢) محمود حسن منسي، تاريخ الشرق العربي الحديث، (جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ص٦٣٢.
(٣) هار ولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص٥٥١-٥٦١.
(٤) الوشلي، نشر الثناء الحسن، مرجع سابق، ص٣٩.
(٥) المداح، المخلاف تحت حكم الأدارسة، مرجع سابق، ص١٢٢.
(٦) المداح، المخلاف تحت حكم الأدارسة، مرجع سابق، ص١٢٢.

في طرابلس الغرب، وبالتالي تتشتت جهود العثمانيين مما يسهل السيطرة عليها[1].

هذا الرأي أراه الأقرب للمنطق حينما نبحث عن أسباب التقارب الإيطالي مع السيد الإدريسي، فيما إيطاليا كانت على وشك خوض الحرب التوسعية الاستعمارية في ليبيا، والعثمانيون يسيطرون على طرابلس وبرقة، فكان لزاماً على إيطاليا تشتيت جهود المقاومة العثمانية وفتح أكثر من جبهة حتى تتمكن من السيطرة على طرابلس وبرقة [2] والتي كان

السنوسيون يقاتلون ويدافعون عنها إلى جانب العثمانيين وبقوة خاصة وأنهم على علاقة قوية بالإدريسي لاعتبارات أهمها أن الإدريسي تعود جذوره إلى تلك البلدان [3].

ويدعم هذا الرأي أن إيطاليا جندت الآلاف من العرب اليمنيين في المحمية الإيطالية في» بانادير «Banadir» في الصومال [4]، وهؤلاء المجندون العرب قد تم تدريبهم وأرسلوا إلى طرابلس للقتال إلى جانب الإيطاليين ضد العثمانيين، وكان هؤلاء المجندون أفضل بكثير من المجندين الإيطاليين أو الأحباش ضد العثمانيين [5]، وهذا يعني أن اليمن وجنوب البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية كانت محط أنظار واهتمام الإيطاليين منذ وقت مبكر.

ومن جهة أخرى فإن الإدريسي نفسه كان في حاجة ماسة للتحالف مع الإيطاليين لأنه يرغب في مواصلة الحرب ضد الدول العثمانية ويبحث عن حليف يكون بديلاً عن الإمام يحيى حميد الدين، في حرب الدولة العثمانية، ولذلك لم يجد السيد الإدريسي غضاضة في الإفادة من المساعدات العسكرية والمالية الإيطالية من أجل تحقيق أهدافه الخاصة [6]. وذلك بعد أن قررت الدولة العثمانية ضرورة التخلص منه [7] مما جعله يتجه نحو إيطاليا، ولا أعلم كيف نستطيع إطلاق هذا

(١) محمد بن احمد العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني، ج٢، ط٢، (الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة، ٢٨٩١م)، ص٨٢٦.

(٢) محمود حسن منسي، تاريخ العرب الحديث المشارقة والمغاربة (بيروت، دار الفجر للطباعة والنشر، ٨٩٩١م)، ص٩٥.

(٣) عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط٦(القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ٠٩٩١م)، ص٣٠١–ص٦٠١.

(٤) هار ولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ٩٥١.

(٥) المرجع السابق، ص٠٦١.

(٦) العارف، العثمانيون وحكومة الأدارسة، مرجع سابق، ص٩١١.

(٧) سالم، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص٦٧١.

الحكم بالرغم من أن العثمانيين قد ساورهم الشك حول اتصالات الإدريسي مع الإيطاليين منذ عودته من القاهرة إلى الحديدة، بل كانت تراقب كل تحركاته[١]. ويؤكد ذلك ما أورده سليمان باشا المتصرف العثماني في عسير في مذكراته الشخصية ويتضح فيها إدراك الحكومة العثمانية خطورة سياسات الإدريسي، وأنها لم تهمله بل كانت تحاول كسبه إلى جانبها، يقول المتصرف العثماني في مذكراته: ومما حمل الباب العالي على التعجل في تعييني لمتصرفية عسير، ظهور السيد الإدريسي في ذلك الحين [٢].

يضيف سليمان باشا أنه أرسل رسالة إلى الإدريسي قال فيها « أنت من أبناء رسول الله ودولة الخلافة هي الدولة الإسلامية الوحيدة، وما برحت منذ ستمائة سنة تجاهد بسيفها لإحياء وإعلاء وحماية دين جدك المحترم وهي في حاجة إلى المظاهرة والمعاونة من أمثالك سادة العلماء الذين يفكرون في خير الأمة.»[٣].

هذا من وجهة نظري دليل قوي على أن الدولة العثمانية لم تهمل الإدريسي، ولم تخرجه خارج الدائرة الإسلامية ولكنها تأخرت كثيراً في التواصل معه، ومحاولة اجتذابه، كما فعلت مع الإمام يحيى حميد الدين، فكان من المفترض أن تعقد مع الإدريسي معاهدة تنهي بها كافة أسباب التوتر بينهما، كما فعلت مع الإمام يحيى حميد الدين في معاهدة دعان عام ١٩١١م في نفس التوقيت، ولكن فيما يبدو أن العثمانيين لم يدركوا مدى حجم أهمية الإدريسي إلا بعد أن بدأ التعاون الإدريسي الإيطالي يظهر بجلاء عبر موانئ جازان في ميدي وفرسان. وعندما نقرأ رد الإدريسي على المتصرف العثماني ندرك الكثير من الأمور حيث يقول سليمان باشا واصفاً رد الإدريسي: « وأعرب السيد الإدريسي عن امتنانه لما ورد في رسالتي إليه، ووعد بأنه سيساعد ما استطاع إلى المساعدة سبيلاً لإصلاح عسير، وصرح بأنه لا رغبة له في رياسة أو حكومة، وإنما يريد الخير لهذه الأمة حسبة لله تعالى، وهو يدعو للخلافة الإسلامية بالخير والإصلاح» [٤].

يبدو أن رد السيد محمد بن علي الإدريسي كان يعكس أمرين: الأول روحه الإسلامية المتدينة المحبة للإسلام وأهله، وهذا يعكس تربيته الدينية قبل طموحه السياسي، والثاني: حنكته وبعد نظره السياسي حيث سعى إلى طمأنة الخلافة

(١) دلال، البيان في تاريخ جازان، ج٢، مرجع سابق، ص٠٥١.
(٢) العقيلي، مذكرات سليمان شفيق باشا، مرجع سابق، ص٩٢.
(٣) العقيلي، مذكرات سليمان شفيق باشا، مرجع سابق، ص٣٣.
(٤) العقيلي، مذكرات سليمان باشا، مرجع سابق، ص٣٣.

العثمانية، وحاول عدم الاصطدام المبكر لطموحاته السياسية بالخلافة رمز الإسلام، مما قد يوقعه في مأزق كبير مع الرأي العام من حوله، ونجح الإدريسي في إخفاء أهدافه السياسية واختزالها تماماً تحت الشعارات الدينية مما جعل الحيلة تنطوي على العثمانيين [١]. وقد برر الإدريسي بنفسه سبب موقفه العدائي من الدولة العثمانية من خلال الرسالة التي أرسلها إلى ابن عمه في مصر بتاريخ ١٩١١/١٢/٢م حيث يقول: إنه جرب الأتراك، ووجدهم غير مخلصين ومتآمرين، وأنه وجد العرب أكثر إخلاصاً له [٢].

والواضح أن المجتمع العسيري فعلاً كان يرفض الكثير من تصرفات الحكم العثماني، مما جعلهم يعطون الإدريسي كل ولائهم بحكم أنه متدين ومحافظ ويقيم شعائر الله ويطبق الحدود، ويحفظ الأمن، وتلك أشياء فقدها الأهالي في عسير منذ زمن.

لكن يبقى السؤال هل كان المجتمع العسيري مؤيداً لانضمام الإدريسي إلى جانب إيطاليا؟ أعتقد أن مجتمعاً متديناً محافظاً مثل المجتمع العسيري لم يكن مؤيداً لإيطاليا ضد الدولة العثمانية بقدر ما هو مؤيد وبقوة للخلاص من الحكم العثماني المتعسف، وأن ينال حقوقه المشروعة في العيش بحرية وأمن وسلام. كل هذه الأسباب التي أوردها الباحثون حول ملابسات التعاون الإدريسي الإيطالي أراها ممكنة ومحتملة، وأعتقد أن الإدريسي كان رجلاً ذكياً ذا همة وطموح محباً للشهرة [٣]. وقد ورث الإدريسي ما خلفه آباؤه وأجداده من مكانة روحية ودينية في وقت كانت فيه منطقة عسير تحت الحكم العثماني الذي لم يعط للمنطقة ما ترجوه من أمن واستقرار وتقدم ورخاء [٤].

قامت إيطاليا ببعض الإجراءات العسكرية ومنها وصول المدافع الإيطالية من جزر «حنيش» وجنوب حدود الإدريسي بهدف الوصول إلى جزر فرسان، وهو يحمل دلالتين كبيرتين: الأولى أن إيطاليا تقدر الدور المهم الذي سيؤديه الإدريسي، فأمدته بأحدث الأسلحة، والثانية أن القوات الإدريسية أصبحت في موقف قوي جداً، وقد استخدم الإدريسي –وعلى الفور–تلك الأسلحة، ووزعها على

(١) الجميعي، الأدارسة في المخلاف السليماني، مرجع سابق، ص٢١.
(٢) حنان سليمان الملكاوي، العلاقات بين أمراء الأدارسة في عسير وأشراف مكة ١٩٠٨-١٩٢٥م، (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٧م)، ص١٢٦.
(٣) الجميعي، الأدارسة في المخلاف السليماني، مرجع سابق، ص١٨.
(٤) هار ولد ف، ملوك شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص١٦٨.

قبائله، وحاصر بها مقر المتصرفية العثمانية في أبها لمدة تسعة أشهر [١]. كما لم تقف إيطاليا عاجزة أمام هجوم الدولة العثمانية على الإدريسي في عام ١٩١١م بقيادة محمد راغب في موقعة الحفائر، بضرب الأسطول العثماني القريب من جزر فرسان كما قام الإدريسي بمطاردة الجيش البري العثماني [٢].

من جهة أخرى قامت إيطاليا بالتنسيق العسكري مع الإدريسي لمطاردة الأسطول العثماني القريب من جزر فرسان في جازان والحديدة وميدي وما حولها[٣]، حتى لحق بها في القنفذة فقام بضربها في الميناء لمدة ثلاثة أيام ودمر أكثر من ثلاث سفن عثمانية [٤] وترتب على التنسيق الإدريسي الإيطالي أن ضربت السفن الإيطالية ميناء ميدي عام ١٩١٢م، مما ساعد الإدريسي في الاستيلاء عليها [٥].

ب. موقف بريطانيا:

أما عن موقف بريطانيا منذ بداية البحث فلا شك أن الفترة التي تلت مسألة الصلح بين الأتراك والإمام يحيى عام ١٩١١م، كانت عصيبة بالنسبة للدولة العثمانية، حيث تلت تلك الفترة الحرب الطرابلسية والحرب البلقانية التي أخرجت الولايات في اليونان من ممتلكات الدولة العثمانية التي أجبرت على الاستعداد للحرب العالمية الأولى، وارتابت بريطانيا في الاستعدادات التي يجريها العثمانيون، وخاصة أنها كانت تدرك خطورة التغلغل الألماني في شئون الدولة العثمانية على مصالحها في الإمبراطورية المريضة، وعلى مواصلاتها إلى الهند. وتوج هذا التغلغل الألماني في شئون الدولة العثمانية بعقد معاهدة دفاعية سرية بينهما في ١٩١٤م. وكانت المصالح العثمانية الإنجليزية متضاربة بوضوح في الجزيرة العربية، إذ اتسمت هذه المصالح بشكل يثير الاحتكاك والتنازع دائماً، لذلك كان من الواضح أن الدولة العثمانية إذا دخلت الحرب ستكون إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، وأن الجزيرة العربية ستكون ميداناً مهماً لأحداث الصراع العثماني الإنجليزي [٦]، وهذا ما حدث بالفعل في عام ١٩١٤م حينما أعلنت الدولة العثمانية الحرب على إنجلترا وفرنسا، وأعلنت الانضمام إلى ألمانيا فأصبح العداء واضحاً وصريحاً بينها وبين الحلفاء، وأسرع كل منهما في اتخاذ الخطوات الحربية والدبلوماسية لكسب معركة

(١) النعمي، تاريخ عسير، مرجع سابق، ص٥١.
(٢) سالم، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص٠٨١.
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: B/81/SP/L/ROI 392 p. 311, 3.
(٤) الحميد، البحر الأحمر، مرجع سابق، ص٢٤.
(٥) دلال، البيان في تاريخ جازان، ج٢، مرجع سابق، ص٥٥١ – ص٦٦١.
(٦) عصام ضياء الدين، إطلالة على الصراع السياسي البريطاني الإيطالي في البحر الأحمر خلال فترة الحرب العالمية الأولى (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ع ٢، السنة السادسة، ١٨٩١م)، ص ٧٢٢-٨٣٢.

العالم العربي [١].

ازدادت أهمية العالم العربي كميدان للنزاع الإنجليزي العثماني بعد دخول الدولة العثمانية الحرب وتهديد طريق الهند عبر البحر الأحمر [٢]، وأصبح موقف العرب له أهمية مباشرة للحلفاء خاصة بريطانيا، لأن مركز الدولة العثمانية في الوطن العربي يهدد المصالح البريطانية في قناة السويس ورأس الخليج العربي، حيث تقع آبار النفط المهمة التابعة للشركة الإنجليزية الفارسية وذلك باستيلاء العثمانيين على العراق والشام، إضافة إلى الخطر الذي يهدد بريطانيا في الجزيرة العربية نفسها، نسبة لاستطاعة الأتراك استعمال ساحل البحر الأحمر الطويل واتخاذ مراكز عديدة فيه سرية لبث الألغام [٣].

هذا إضافة لتهديد عدن لوجود حامية في اليمن. أما من الناحية السياسية «فإن السلطان إذا أعلن الجهاد وأيده شريف مكة، فإن الحجاز يتحول إلى مركز لبث الدعاية التي تثير تحرك العرب والمسلمين الذين يعيشون تحت حكم الحلفاء أو على أطراف المناطق التابعة لهم»[٤].

ولهذه الأهمية الكبيرة كانت الجزيرة العربية مسرحاً للنزاع الدبلوماسي بين العديد من الدول الأوربية، كما كانت ميداناً للحرب، واجتهدت كل من تركيا وبريطانيا في سعيهما لاستمالة أمراء الجزيرة العربية لصالحهما، واستمات الطرفان في ذلك لأهمية الحكام المحليين في المنطقة كالملك حسين، أو المحلية كالإدريسي، وابن سعود، ومما زاد الصراع قوة وعنفاً أن لكل الطرفين المتنازعين نفوذه القوي داخل الجزيرة العربية)[٥].

كان للدولة العثمانية نفوذها المعنوي إضافة لحامياتها الموزعة هنا وهناك، ولإنجلترا نفوذها ومستعمراتها، خاصة في السواحل، كما أن النفوذ العثماني في الجزيرة العربية أوسع من النفوذ البريطاني [٦].

اهتمت بريطانيا بجزر فرسان والمنطقة الجنوبية، لذلك قررت في ٩ فبراير

(١) سالم، تكوين اليمن، مرجع سابق، ص٧٩١. وراجع ملف الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: L/ROI/ SP/02-71p0702/21 عن العلاقات بين إنجلترا والإمام يحي.
(٢) ضياء الدين، إطلالة على الصراع السياسي، مرجع سابق، ص ٧٢٢.
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 32/61/71/LIM/L/ROI
(٤) سالم، تكوين اليمن، مرجع سابق، ص ٩٩١.
(٥) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 725 21- 01 p /01/SP/L/ROI
(٦) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: 3-2p 142 B/81/SP/L/ROI

١٩١٥م الموافقة على اقتراح مكتب بريطانيا في القاهرة، والذي يقترح تقسيم البحر الأحمر القسم الشمالي من السويس إلى جدة تحت إدارة مكتب القاهرة، والقسم الجنوبي من عدن حتى جدة، ومعنى هذا أن جزر فرسان تتبع القسم الجنوبي وحكومة الهند البريطانية ويديرها المكتب

السياسي في عدن الذي يتبع الهند [١]، ولما اختلفت مدرستا القاهرة والهند على تبعية جدة جعلتها الإدارة العامة في لندن حلقة اتصال بين الإدارتين [٢].

على الرغم من أن الموقف لم يكن واضحا في البداية، إلا أن بريطانيا عملت على طرد الألمان من البحر الأحمر والخليج العربي كاملاً، لاسيما من العراق، نظرًا لاشتعال الحرب العالمية الأولى وكان هذا واضحا منذ بداية الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا لصالح ألمانيا، حتى تم إخراجهما معاً من البحر الأحمر مع سنة ١٩١٨م التي واكبت بداية الدعاية لخطورة الإنجليز في البحر الأحمر وعسير بالتحديد إلى جانب الحجاز [٣].

(١) بوندا ريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة: خيري الضامن (موسكو: دار التقدم،١٩٧٥م)، ص٤٨.
(٢) ضياء الدين، إطلالة على الصراع السياسي، مرجع سابق، ص ٢٢٨.
(٣) الأرشيف البريطاني تصنيف رقم: B/81/SP/L/ROI 142 3-2p

الخاتمة

بعد عرض هذ البحث يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تؤكد على أهمية جزر فرسان في تاريخ البحر الأحمر، وقد أبرز البحث موقف الدولة العثمانية الحريص على التواجد في الجزر حيث إن نظرة الدولة العثمانية تتعلق بكونها البوابة الأهم في الطريق للحجاز والأماكن المقدسة لذلك كان من المنطقي أن تحافظ الدولة على وجودها من خلال مجموعة من الإجراءات، كتزويد الجزر ببناء القلعة ووضع جنود ومعدات ومؤونة وغير ذلك من الأعمال التي تكفل للدولة الحفاظ عليها.

كما أثبت البحث أن الدولة العثمانية لم تتخل عن الجزر لآخر لحظة حيث كان آخر جندي يخرج من الساحل التهامي والحديدة وجيزان كان من جزر فرسان وليس غيرها.

كما أبرز البحث أن الإدريسي لم يكن على قدر المسؤولية، فلم يكن مثل الإمام يحيى، ولكنه كان انتهازيا استطاع التحالف مع إيطاليا وبريطانيا لتحقيق مآربه، وقد نجح في ذلك بعدما ضربت به القوى الدولية في مواجهة الدولة العثمانية، وقد حققت القوى الدولية أهدافها في ذلك. وبرزت الأطماع الدولية من ألمانيا قبل غيرها بذرائع ودعاوى عدة، أهمها: حربها مع الصين وصداقتها مع الدولة العثمانية، فضلاً عن أسباب أخرى، ومع ذلك كان تخوف الدولة العثمانية، وقراءتها لخطورة الأطماع الألمانية التي تمثلت في بناء مشروعات مثل مستودعات الفحم وبناء ثكنات عسكرية للجند، ورسو قطعها البحرية أيقظ الدولة العثمانية، مما دفعها لإخراج الألمان من جزر فرسان نهائياً وعلى الرغم من ذلك فقد ماطلت ألمانيا في محاولات للتواجد دون جدوى أمام إصرار الدولة العثمانية وترقب القوى الدولية.

المصادر والمراجع

وثائق الأرشيف العثماني:

- تصنيف EE 009011.Y
- تصنيف Y.EE.00009.000011.002.001
- Y.EE...00009.000011.002.001
- تصنيف Y.EE.00009.000011.002.001
- تصنيف رقم BEO.004269.320102.002
- تصنيف 11/9. Y.EE.
- تصنيف 32/64. Y.PRK.BSK.
- تصنيف 58/220. Y.MTV.
- تصنيف رقم BEO.004069.305170.00
- تصنيف Y.EE 009011
- تصنيف رقم BEO.004269.320102.002
- تصنيف عثماني رقم Y.EE 009011.
- تصنيف وثيقة رقم BEO.004002.300127.003
- تصنيف عثماني رقم Y.EE 009011

الوثائق غير المنشورة:

١. الأرشيف البريطاني:

رجع الباحث لعدد ضخم من الملفات وسنكتفي بذكر الكود الأرشيفي لها على النحو التالي:

,IOR/L/PS/10/ 285

IOR/L/PS/10/68

IOR/L/PS/10/193 F 250

.I.O.R: L /P& S/10/936. No. 34

.IOR. L .PS. 18.B229

.IOR. L .PS. B250

.IOR. L .PS. B250A

IOR/L/MIL/17/16/23

IOR/L/PS/10/ 285

IOR/L/PS/10/ 301

IOR/L/PS/10/ 527

IOR/L/PS/10/ p 111

IOR/L/PS/10/251

IOR/L/PS/10/463

IOR/L/PS/10/525

IOR/L/PS/10/68

IOR/L/PS/10–527

IOR/L/PS/12/2070

IOR/L/PS/122127

IOR/L/PS/18/B 241

.IOR/L/PS/18/B 293

,IOR/L/PS/18/B22a

IOR/L/PS/18/B233

IOR/L/PS/18/B250a

IOR/L/PS/18/B292

IOR/L/PS/18/B293A

IOR/L/PS/18/B

/IOR/R/15/2/ 555

IOR/R/15/2/ 710

/IOR/L/PS/10/525

IOR/L/PS/12/2125

IR/L/PS/10/527

IOR/L/PS/10/193

المصادر والمراجع العربية

أباظة، فاروق عثمان (١٩٨٧م) عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٨-١٩١٨م، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

إبراهيم، عبد الغني عبد العزيز(١٩٨١م) حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي.

ابن القاسم، حسام الدين (١٩٩٠م) تاريخ اليمن عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول، صنعاء: مطابع المفضل للأوفست.

ابن المجاور، جمال الدين، تاريخ المستبصر، ج١.

أبو بكر، محمد عثمان (١٩٩٦م) المثلث العفري في القرن الأفريقي عبر العصور التاريخية.

أبو طالب، حسام الدين محسن بن الحسن بن القاسم(١٩٩٠م) تاريخ اليمن عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول (١٠٥٦-١١٦٠هـ، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، اليمن: مطابع المفضل للأو فست .

بولدري، جون (٢٠٠٥م) حرب الساحل التهامي ١٩١١-١٩١٢م، ترجمة: وليد عبد الحميد النود، ع ٢٤، سوريا: مركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

بولدري، جون(١٩٨٠م) القوى والامتيازات المعدنية في إمامة الإدريسي في عسير، ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي، البصرة.

بولدري، جون(١٩٨١م) العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركي ١٩١٤-١٩١٩م، ترجمة: سيد مصطفى سالم، صنعاء.

جلال، يحيى (١٩٨٤م) مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، القاهرة: دار المعارف للطباعة والنشر.

الجميعي، عبد المنعم(١٩٨٧م) الأدارسة في المخلاف السليماني وعسير، ١٣٢٦-١٣٤٩-١٩٠٨ - ١٩٣٠م، (د-ت).

الجهني، عيد مسعود (١٩٩٤م) الحدود والعلاقات السعودية اليمنية، دار المعارف السعودية.

حسن، إبراهيم محمد (١٩٩٨م) البحر الأحمر في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية. حقوق الطبع محفوظة.

عبد الرحيم، عبد الرحمن(١٩٩٠م) تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط٦، القاهرة: دار الكتاب الجامعي.

حمزة، فؤاد (٢٠٠٢م) قلب جزيرة العرب، بور سعيد، مكتبة الثقافة الدينية.

الحميد، عبد اللطيف بن محمد (١٩٩٤م) البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، ط١، الرياض: مكتبة العبيكان.

خودا بيرديبف، عزيز(١٩٩٠م) الاستعمار البريطاني وتقسيم اليمن، موسكو: دار التقدم.

دلال، عبد الواحد محمد راغب (١٩٩٨م) البيان في تاريخ جازان وعسير ونجران، ج١،ج٢، القاهرة: حقوق الطبع محفوظة.

الزركلي، خير الدين(١٩٨٦م) الأعلام، ط٧، بيروت: دار العلم للملايين.

ريفسكي، بوندار (١٩٧٥م) سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة: خيري الضامن، موسكو: دار التقدم.

الزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمن (٢٠١٠م) التنمية السياحية المستدامة في جزيرة فرسان، جامعة دنقلا، مجلة الدراسات الإنسانية، العدد الثالث، ص ٨٨-٩٢.

سالم، سيد مصطفى (٢٠٠٦م) البحر الأحمر والجزر اليمنية تاريخ وقضية، القاهرة: دار الميثاق للنشر والتوزيع.

سالم، سيد مصطفى(٢٠٠٣م) مراحل العلاقات اليمنية – السعودية ١١٥٨-١٣٥٣هـ/١٧٥٤-١٩٣٤م خلفية وحوارات تاريخية، القاهرة: مكتبة مدبولي.

سالم، سيد مصطفي (١٩٩٣م) تكوين اليمن الحديث، ط٤، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع.

السروجي، محمد محمود(١٩٨١م) موقف بريطانيا في البحر الأحمر في الحرب العالمية الأولى، مجلة دارة الملك عبد العزيز، ع ٢، السنة ٦، يناير، ص٦٧-٨٤.

صابان، سهيل (٢٠٠٨م) تقرير عثماني عن جزرة فرسان عام ١٣١٩هـ /١٩٠١م، مداولات للقاء العلمي السنوي التاسع لجمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ٤٨١.

صابان، سهيل (٢١٠م) المحاولات الألمانية لاستغلال جزر فرسان في ضوء وثائق الأرشيف العثماني: ١٣١٨-١٣٢٠هـ / ١٩٠٠-١٩٠٢م، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مجلد٤، العدد٣، ص١٢٧-١٥٤.

ضياء الدين، عصام (١٩٨١م) إطلالة على الصراع السياسي البريطاني الإيطالي في البحر الأحمر خلال فترة الحرب العالمية الأولى، مجلة الدارة ع ٢، السنة السادسة، عدد يناير. ط١، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.

طواف، علي سعد (٢٠١١م) تطور حفظ الوثائق خلال فترة الحكم العثماني لليمن، صنعاء: مركز الأبحاث للتراث والفنون.

عارف، سجي (٢٠٠٦م) حدود الوطن فرسان سحر جازان فاتنة الطبيعة، صحيفة الجزيرة الإلكترونية، العدد ١٢٢٠٤.

العارف، يوسف حسن (١٩٩٥م) العثمانيون وحكومة الأدارسة في عسير، جدة: دار أبو المجد للطباعة.

عباس، شهاب محسن (١٩٩٦م) الجزر اليمنية، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر.

العبدلي، هاني زامل (٢٠١٠م) مواقف الوالي محمود نديم بك السياسية باليمن، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد١٨، ع٢، ص٣-٥٠.

العزب، عبد الله محسن (١٩٨٦م) تاريخ اليمن الحديث فترة خروج العثمانيين الأخير، بيروت: شركة دار التنوير للطباعة والنشر.

العقيلـــي، محمد (١٩٩٢م) أضواء على تاريخ الجزيـــرة العربية الحديث، جدة: دار العلم للطباعة والنشـــر.

العقيلي، محمد أحمد(١٩٨٢م) تاريخ المخلاف السليماني، ج١، ج٢، ط٢، الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة.

العقيلي، محمد بن أحمد (١٩٦٩م) المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ط٢، الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر.

العقيلي، محمد بن احمد(١٩٨٤م) مذكرات سليمان شفيق باشا متصرف عسير، منشورات نادي أبها الأدبي.

فاسيلييف، اليكسي (١٩٩٥م) تاريخ العربية السعودية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

فايد، مروى سليمان، (٢٠٠٤م) العلاقات السعودية اليمنية في الفترة من ١٩٣٢-١٩٥٣م، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق.

الكبسي، محمد بن الحسين (١٩٠٧م) رحلة أعيان اليمن إلى إستانبول تحقيق ونشر: عبد الله الحبشي وحسيني محمد دياب، سوريه: حقوق الطبع محفوظه.

لوتسكي، (١٩٨٥م) تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيف البستاني، ط٨، بيروت: دار الفارابي للنشر.

المداح، أميرة علي(٢٠٠٧م)، المخلاف السليماني تحت حكم الأدارسة وجهود الملك عبدالعزيز لضم المخلاف للمملكة العربية السعودية، القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر.

مفتاح، إبراهيم عبد الله (١٤٠٤هـ) فرسان جزائر اللؤلؤ والأسماك المهاجرة، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.

مفتاح، إبراهيم عبد الله (١٩٩٠م) فرسان الناس والبحر والتاريخ، جازان: منشورات نادي جازان الأدبي.

الملكاوي، حنان سليمان(١٩٩٧م) العلاقات بين أمراء الأدارسة في عسير وأشراف مكة، منشورات لجنة تاريخ الأردن.

ملكاوي، حنان سليمان(٢٠١١م) العلاقات بين الإمام يحيى حميد الدين والأدارسة ١٩١٠-١٩٢٥م، مجلة دراسات تاريخية ع ١١٥-١١٦، دمشق، ص ٣٢٠-٣٧٠.

منسي، محمود حسن(٢٠١٠م) تاريخ الشرق العربي الحديث، ط١، جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

منسي، محمود حسن، صور من التضامن الإسلامي إبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م، القاهرة (د. ت).

محمود الجبارات، (٢٠٠٦) العلاقات اليمنية الأمريكية في عهد الإمام يحيى حميد الدين، عمان: مركز الزيدي الإسلامي.

النعمي، هاشم بن سعيد (١٩٩٩م) تاريخ عسير في الماضي والحاضر، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

هارولـدف، يعقـوب، (١٩٨٣م) ملوك شـبه الجزيرة العربيـة، ترجمة: أحمد المضواحي، دار العـودة، بيروت.

الواسعي، عبد الواسع بن يحيى (١٣٤٦هـ) تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، القاهرة: المطبعة السلفية.

الواسعي، عبد الواسع يحيى (١٩٩١م) تاريخ اليمن، ط٢، صنعاء: دار اليمن الكبرى للنشر والتوزيع.

الوشلي، إسماعيل بن محمد، نشر الثناء الحسن، ج٢، تحقيق: إبراهيم المقحفي، صنعاء: مكتبة الارشاد.

مسـفر، عبد الله بن على، السـراج المنير في سـيرة أمراء عسـير، مؤسسة الرسالة.

ياغي، إسماعيل(١٩٩٥م) الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط٢، الرياض: مكتبة العبيكان.

ياغي، إسماعيل(١٩٩٧م) تاريخ العالم العربي الحديث، الرياض: مكتبة العبيكان.